جمعية يقظة
من أجل الديمقراطية
والدولة المدنية

كارم يحيى

الإعلام في تونس بعد الثورة

رؤية مراسل من مصر حول مصادر العمل الصحفي

كارم يحيى

الإعلام في تونس بعد الثورة

رؤية مراسل من مصر
حول مصادر العمل الصحفي

جمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية

نهج لبيد، عدد 2، لافايات

تونس 1002، الجمهورية التونسية

هاتف وفاكس 958 835 71 (216+)

البريد الالكتروني : vigilance.tunisie2017@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة - تونس - 2019

ISBN 978-9973-0927-2-4

9 789973 092724

الفهرس

- **المشهد الإعلامي في تونس بعد الثورة بعيون مصرية**
آسيا العتروس 4

- **الإعلام في تونس بعد الثورة : رؤية مراسل من مصر حول مصادر العمل الصحفي**
كارم يحيى 10

- **ملاحظات عن المراسلة من تونس والنشر بالأهرام بين 17 نوفمبر 2016 و4 أكتوبر 2017** 36

- **ملاحظات إضافية عن فترة المراسلة حتى أوت 2018** 55

المشهد الإعلامي في تونس بعد الثورة بعيون مصرية

آسيا العتروس

لأننا لا نكاد نجد قراءة نقدية عميقة في المشهد الإعلامي التونسي بعد الثورة فقد كان لمجهر الآخر ونظرته وتقييمه ممثلة في عين الصحفي والناقد والحقوقي المصري كارم يحيى ما يمكن اعتباره دراسة جدية جديرة بالاهتمام بالنظر إلى أهمية ما قدمه من معطيات موثقة بدقة نادرة وموضوعية ومهنية عالية حول المشهد الإعلامي التونسي بعد الثورة بكل مكوناته المرئي والمكتوب والمسموع انطلاقا من وكالة الأنباء التونسية «وات» مرورا بالإذاعات الوطنية والجهوية والإذاعات الخاصة وصولا إلى المواقع الاجتماعية والصحافة الورقية، ولكن قبلها أيضا من خلال ما كشفه في كتاباته عن فئة من الإعلاميين المرتزقة ممن كانوا يسبحون في فلك وكالة الاتصال الخارجي وينعمون بما تغدقه عليهم مقابل تلميع وتسويق صورة النظام السابق.

ولأننا لا نزال نفتقر لخارطة طريق تهيء الأرضية لإصلاح المشهد الإعلامي والاستفادة من مناخ الحريات غير المسبوق في تونس فقد يكون في مجمل التوصيات التي قدمها الزميل الصحفي المصري بالنظر إلى التجربة المهمة التي عاش على وقعها في تونس منذ بدأ يتردد على هذا البلد في خريف 2011 ثم و بعد اعتماده مراسلا صحفيا للأهرام للفترة بين نوفمبر 2016 وأوت 2018، ليخوض تجربة مهنية بحلوها ومرها ويكشف معها ما فيها من نكسات وخيبات وهي كثيرة وما فيها من مغانم بين الحين والآخر ليقدم ومن خلال هذه الورقات ما يمكن اعتباره مقاربة أساسية من شأنها أن تساعد على تشخيص الكثير من العلل الكامنة في المشهد الإعلامي في تونس التي تجعل مهمة المراسل الصحفي محفوفة بالصعوبات، وهي للأسف في مجملها صعوبات إدارية بيروقراطية مرتبطة بالعقليات وانعدام الكفاءة التي يستعرضها الكاتب بلغة المتشائل إزاء ما خبره في عديد الأحداث التي تولى تغطيتها، وهو الذي كان حريصا على استعادة واستعراض تلك المهمات والمواعيد التي وثق لها بدقة في إطارها المكاني والزماني ليتوقف عند عديد الإشكاليات والتعقيدات التي ظلت قائمة بعد الثورة حتى وإن كان الكاتب حريصا على نفي وجود أي تعقيدات من الجانب الأمني كلما تعلق الأمر بالتغطيات الميدانية التي قام بها في مختلف أنحاء البلاد.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إننا استشعرنا في إصرار وحرص كارم يحيى على وضع الأصبع على الداء كلما استوجب الأمر للتحذير أو التنبيه من عودة بعض الممارسات التي لم تعد مقبولة اليوم في بلادنا مرارة الإحساس بالواقع المصري. وكأننا به يحاول إسقاط ملاحظاته التي دونها عن الإعلام

التونسي على المشهد الإعلامي في مصر، وهو ما نلمسه بشكل واضح في الجزء الثاني من هذا العمل عندما يستعرض الكاتب جهوده الضائعة ووقته الذي أهدره في كتابة التقارير الصحفية وإجراء الحوارات واللهث وراء الأخبار الاقتصادية والثقافية والسياسية وحتى الرياضية على أمل أن تجد لها الأولوية على أعمدة الصحيفة التي اختارته للقيام بهذه المهمة ويكون مراسلا لها في البلد الذي عرف بمهد الربيع العربي أو كذلك في بقية صحف المؤسسة، ولكن دون جدوى فيحصد الخيبة تلو الأخرى ويدفعنا لمشاركته مشاعر المرارة والألم حين يكتشف في اليوم التالي أن الصحيفة التي اجتهد في خدمتها ونقل الخبر لها تجاهلته واعتمدت على مصادر ووكالات أجنبية لنقل أخبار أو أحداث كان شاهدا عليها وواكب تغطيتها وفعالياتها وتطوراتها، وهو بذلك يجعلنا نعيش معه تفاصيل معاناة مشتركة وإن بدأت حدتها تتراجع بعض الشيء في المشهد الإعلامي التونسي دون أن تختفي أو تزول نهائيا فهذه مسألة لا نخال أننا سنتخلص منها قريبا.

وبين ملاحظات المراسل الصحفي المدفوع بالواجب المهني إلى درجة الهوس وقراءته لتطورات المشهد الإعلامي في تونس، وبين دقة ملاحظاته حول موقع المراسل الصحفي وواجبه المهني، وبين لامبالاة وتجاهل المؤسسة الأم لهذه الجهود وبين عودة الذاكرة على المشهد الإعلامي التونسي والعربي قبل الثورة يأخذنا كارم يحيى عبر هذه الورقات إلى المراوحة في جولة يتداخل فيها الحاضر بالماضي والماضي بالحاضر وتتدافع فيها مشاعر الالم والامل والتطلع إلى مشهد اعلامي جديد. وبين خطيئة الصمت، وجريمة خلط الإعلان بالتحرير وحجب المعلومة وبين الجرأة على الكلام وهزيمة ثقافة السرية

وازدراء ثقافة أكل لحم الشعوب يتنقل بنا كارم يحيى بين عالمين وأحيانا أكثر ليعرج على حال الاعلام في العالم العربي.

وقد توقف كارم يحيى مطولا عند إشكالية الفصل بين الدعاية وبين تغطية الأنشطة الرسمية في تونس للقطع مع ما كان سائدا قبل الثورة من ممارسات مشينة صلب وكالة الاتصال الخارجي بهدف تلميع صورة النظام السابق الذي اعتبره استثناء خارج منظومة دول الخليج في حجم النفقات على الصحفيين الأجانب بما في ذلك شريحة من الصحفيين المصريين للتسويق لصورته و إنجازاته في الخارج، وقد سعى للتركيز على الممارسات والملاحظات القائمة على معايشة البيئة الاعلامية ومتابعة محتوى وسائل الإعلام باعتبارها مصادر لعمل المراسل الصحفي القادم من الخارج.

وقد اصطدم كارم يحيى في أكثر من مناسبة بالكثير من العراقيل التي وقفت دون وصوله إلى المعلومة ما دفعه لمراجعة ما سبق له التنويه به في مقال لصحيفة الأهرام بشأن «هزيمة ثقافة السرية» عندما انتبه إلى التناقض الحاصل بين قانون حق النفاذ إلى المعلومة الذي يعتبر مكسبا غير مسبوق للصحافة التونسية وبين العقليات السائدة لدى المسؤولين عن المكاتب الاعلامية الرسمية ومعها الإجراءات البيروقراطية المبالغ فيها كتلك التي اصطدم بها عندما أراد القيام بتقرير حول المرأة التونسية العاملة في صيف 2017 بعد طرح الرئيس الباجي قائد السبسي مبادرته حول المساواة في الميراث، أو كذلك تقريره الذي لم يتمكن من إنجازه حول نسب وأعداد الناخبين الذين صوتوا لكل حزب من الأحزاب بعد الانتخابات البلدية في 2018 أو كذلك في تقريره حول عدد المصريين في تونس

الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات الرئاسية المصرية، وفي كل مرة كانت الآجال تنتهي دون حصوله على المعلومات المطلوبة من المصالح المعنية.

ودون الانسياق إلى التعميم اعتبر كارم يحيى أن السياسية الاتصالية الرسمية دفعته إلى مراجعة تفاؤله بشأن ربيع الصحفيين التونسيين، وغيرت نظرته إلى المكلفين بالاعلام الذين تحولوا إلى حُجَّاب للمعلومة ما سيدفعه للبحث عن المصدر بنفسه دون المرور بهؤلاء وسيتمكن من ذلك، ويسقط تلك الحلقة الرابطة بينه وبين المصدر بعد أن تحولت إلى حلقة فصل و ليس حلقة وصل. وربما فات كارم يحيى في غمرة قراءته للمشهد الاعلامي في تونس أن عشرات العناوين الصحفية الجديدة التي أثثت للمشهد الاعلامي في تونس بعد الثورة لم تتمكن من الصمود في غمرة التداخل بين الاعلام والمال والسياسة وانعدام الشفافية في التمويل وتوزيع الإشهار، كما فاته أن توزيع نحو ثمانين الف نسخة من الصحف الورقية التونسية رقم مبالغ فيه فأغلب المؤسسات الاعلامية بما في ذلك العريقة منها تعاني الأمرين لضمان استمرارها وتجنب المصير الذي آلت اليه صحف دار الصياد او المستقبل في لبنان، إذا كان الإعلامي مؤرخ اللحظة فكيف بمن كان له مجهر على الاعلام في تونس مهد ثورة رفعت شعار الحرية والعدالة والكرامة واخرى على المشهد الاعلامي المصري في مخاضه المستمر؟

لقد حملنا الزميل المراسل الصحفي المصري والناقد والحقوقي كارم يحيى الذي حط الرحال بتونس بعد الثورة ليضطلع بمهمة المراسل الصحفي لواحدة من ابرز الصحف

المصرية وهي صحيفة الأهرام لينقلنا معه في تجربته الجديدة في بلد الثورة عبر مختلف الأحداث الوطنية التي تابعها عن كثب وتعامل مع وقائعها بدقة ومهنية ليواجه في كل مرة ما واجهه من تحديات أو عراقيل في الوصول إلى مصادر الخبر واقتناص المعلومة بكل ما يعنيه ذلك من شد وجذب ومعاناة مع المسؤولين الرسميين الذين جعلوا بينهم وبين الإعلاميين أو المراسلين حجابا سيتعين على الإعلاميين مواصلة المعركة لإسقاطه وإسقاط كل الحجاب والجدران العازلة لمصدر الخبر وللحقيقة مطلب وهدف كل إعلام مهني مستقل.

الإعلام في تونس بعد الثورة : رؤية مراسل من مصر حول مصادر العمل الصحفي

كارم يحيى

ينطلق هذا النص من ورقة تقدمت بها في ورشة نظمتها جمعية «يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية» عن الاعلام المغاربي عُقدت بتونس العاصمة يوم 25 نوفمبر 2017، وقد أضفت اليها وطورتها لكي تستوعب تفاصيل وأيضا خبرات لاحقة. وكذا لتناسب اعتبارات النشر. وكاستهلال يجب التنويه إلى ثلاثة أمور تمهيدية من جانب كاتب النص :

1 - اعتراف

ضعف المعرفة بأحوال الإعلام والصحافة في تونس قبل الثورة، وحيث بدأ التردد على تونس مع أول زيارة في سبتمبر 2011 وهذا باستثناء ما كتبت ونشرت قبيل 14 يناير - جانفي 2011 عن تأثير وكالة الاتصال الخارجي على الصحافة

المصرية بين المقال التحليلي والدراسة بعنوان: «تونس الحمراء وأبناء بن على في الصحافة المصرية» المنشور بموقع «البديل» الإلكتروني (13/ 1 / 2011) ومع إعادة النشر بأسبوعية «العربي» المطبوعة في 16 / 1 / 2011 وكلاهما في القاهرة. لكن لعل الإفادة هنا أو ما قد يفيد استدعاء المقال / الدراسة من الذاكرة هو افتراض تميز الدولة التونسية تاريخيا بحساسية إزاء صورتها في الإعلام الإقليمي والدولي. وقد يمثل هنا الانفاق على «تلميع الصورة» من الدولة التونسية وخاصة مع عهد بن على استثناء عربيا مهما خارج منظومة دول الخليج النفطية الغنية. إلا انه ثمة مؤشرات عايشها المراسل الصحفي تدعو للتساؤل حول استمرار مفهوم «تلميع الصورة» لدى بعض الادارات التونسية والنظر إلى الصحافة والصحفيين كـ«أدوات تلميع»، أو على الأقل ثمة افتراض قائم وسيظل محل اختبار للقول بأن إدارات في تونس تضع نفسها موضع الشبهات بأنها تؤمن بهذا المفهوم وتعتمد المنهج ذاته.

ولا يتعلق الأمر فقط هنا بطرح إعادة وكالة الاتصال الخارجي إلى الحياة في مطلع عام 2018 وخاصة بعد ما اعتبرته المواقع العليا بالسلطة التنفيذية بتونس تغطية بدت «مزعجة وغير مرضية» في الإعلام الاجنبي للاحتجاجات ضد الغلاء يناير/ جانفي 2018 وهو أمر جد خطير، بل ثمة ومن خلال عمل المراسل الأجنبي بتونس بعد الثورة بسنوات عديد الوقائع والملاحظات تحتمل افتراض التشبث بما كان من «تلميع الصورة» ومعها إبراز دور رئيس الدولة. وعلى سبيل المثال فإن وزارة الثقافة تشكو ضعف حصتها في ميزانية الدولة ففي عام 2017 كانت 0,79 في المائة بقيمة نحو 258 مليون دينار. وفي ميزانية عام 2018 بلغت النسبة 0,73 في المائة بمقدار نحو 265 مليون دينار. وفي كلا العامين فإنها أقل من الواحد في المائة. وفي ظل الانتقادات الموجهة لمواردها المحدودة تبدو وزارة الثقافة وكأنها تنفق بسخاء على صحفيين محليين

وغير محليين لحضور أنشطتها. وهذا الأمر قد يستدعي طرح التساؤل: وهل يقتطع هذا الإنفاق من فرص تمويل إنتاجات المبدعين والتنمية الثقافية وبخاصة في المناطق المحرومة ؟ وحقيقة ليس لدي معطيات إحصائية تسمح بالإجابة عن نسب تكلفة الإنفاق على الدعاية والصحافة بين إجمالي نفقات وزارة الثقافة ومقارنتها بدعم الانشطة الإبداعية، لكن يظل السؤال مشروعا عن اشكالية الفصل بين الدعاية وبين التسهيلات الممنوحة للصحفيين والصحافة لتغطية أنشطة الوزارة ؟ ويستدعى الأمر المزيد من التوقف والتأمل والتساؤل إذا أضفنا إلى ذلك ما كان ملحوظا من اهتمام لافت برئيس الدولة عند افتتاح مدينة الثقافة بتونس العاصمة يوم 21 مارس 2018، وهي بحق صرح ثقافي مهم وملهم، وكذا طريقة كتابة وإخراج اللوحة التذكارية لتدشينها.

2 - المنهجية

تتجاوز هذه الورقة عن الأخذ بمنهج تقليدي يعتمد رصد التطور في الإعلام والصحافة بما جرى للبنية التشريعية القانونية والزيادة أو النقصان في عدد وسائل الإعلام وغيرها من العلاقة بين وسائل الإعلام والسلطات والمجتمع، وكذا السمات العامة بشأن الالتزام بأخلاقيات المهنة من عدمه[*]. وتسعى للتركيز على الممارسات والملاحظات القائمة على معايشة البيئة الإعلامية ومتابعة محتوى وسائل الإعلام من منظور كون هذه البيئة وهذه الوسائل مصادر لعمل الصحفي المراسل القادم إلى تونس من الخارج.

* ثمة هنا العديد من الدراسات التي يمكن العودة اليها ومن بينها كتاب الدكتور العربي شويخة «وسائل الإعلام في تونس : التحول الصعب : من الاستقلال الى انتخابات 2014»، ترجمة الهادي هوى، دار محمد على الحامي، صفاقس، جويلية (يوليو) 2015.

3 - احترازات

أولا : كاتب هذا النص بالأصل ناقد للإعلام والصحافة في بلده مصر، بما في ذلك الصحافة المملوكة للدولة المسماة بـ«القومية» و«الأهرام» التي عمل بها. كما أنه لن يتطرق في هذا النص إلى مشكلات ومصاعب النشر عن تونس في الإعلام والصحافة بمصر، مكتفيا بأن يلحق بالنص ملاحظاته.

وثانيا : ستظل الملاحظات النقدية الواردة في هذا النص تفتقد إلى التأصيل الواجب طالما غاب التطرق لخريطة من يملك ماذا في وسائل الإعلام التونسية ؟ ومن يقوم بالإعلان (الإشهار) وكيف يتوزع على وسائل الإعلام ؟ وهي للأسف أمور مازالت غير حاضرة بوضوح ودقة عند كاتب هذه الورقة. ولذا فإن هذه الورقة تركز النظر على خبرة التعامل مع المصادر مباشرة وغير مباشرة بالنسبة لصحفي أجنبي. وهذا من واقع تردده على تونس كصحفي مصري مهتم منذ خريف 2011 ولنحو تسع مرات، فضلا عن الاقامة كمراسل لصحيفة «الأهرام» لمدة نحو العامين بين نوفمبر 2016 وأوت 2018.

وثالثا : تنصبّ ملاحظات الكاتب هنا على الصحافة والإعلام باللغة العربية، وحيث يستثنى منها الإعلام التونسي باللغة الفرنسية. وليس هذا فحسب لما أصبحت تحتله وسائل الإعلام باللغة العربية من أهمية متزايدة عند القارئ والمستمع والمشاهد في تونس، بل وأيضا لاعتبار ذاتي يتعلق بأن الكاتب لا يقرأ الفرنسية.

المصادر المباشرة

1

واقع ممارسة الحق للنفاذ للمعلومة والاتصال بالمصادر يتناقض يقينا مع خطاب جرى تسويقه مع إقرار قانون الحق في النفاذ للمعلومة عدد 22 في مارس 2016. وكنت قد كتبت ونشرت في «الأهرام» متفائلا تحت عنوان «هزيمة ثقافة السرية» بعدد 29 مارس 2016[*] مستبشرا بإصدار القانون كسابقة عربية مهمة. وثمة هنا العديد من التجارب التي عايشتها خلال عملي كمراسل مقيم بتونس. وسأكتفي بطرح خمسة أمثلة :

الأول يتعلق بفكرة تحقيق سعيت لإجرائه عن المرأة العاملة التونسية في صيف 2017 وبعد طرح الرئيس الباجي قايد السبسي مبادرته للنقاش حول المساواة في الميراث. وكان قد لفت نظري من واقع معايشة الحياة اليومية بتونس عمل النساء كسائقات ومحصلات في المواصلات العامة من مترو وحافلات، وبهدف الحصول على معلومات موثوقة عن عدد النساء ونسبتهن بين العاملين في هذا القطاع وتطور هذه المعطيات تاريخيا، فضلا عن طلب تسهيل ترتيب لقاءات مع نماذج منهن في محطات المترو والحافلات للتعرف على ظروف عملهن وأحوالهن المعيشية الاجتماعية ومدى إعالتهن

* يمكن مطالعة نص المقال إلكترونيا في هذا الرابط :
http://www.ahram.org.eg/News/141859/4/489839/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D9%87%D8%B2%D9%8A%D9%85%D9%80%D9%80%D9%80%D8%A9-%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%80%D9%80%D9%80%D9%80%D8%B1%D9%8A%D8%A9.aspx

لأسرهن ناهيك عن رأيهن في المساواة في الميراث قادتني رحلة «إحالات» طويلة من المسؤولين عن محطة برشلونة إلى مسؤولي محطة تونس البحرية وصولا إلى مقر شركة نقل تونس بحي «مونبليزير». واستجبت لطلب المكلف بالإعلام في الشركة بأن تقدمت في 15 سبتمبر 2017 بطلب مُوقّع باسمي وبصفتي، مرفقا به صورة من بطاقة الاعتماد كمراسل لدى مصالح الاتصال برئاسة الحكومة. وبعد أسبوعين كاملين جاءني اتصال هاتفي من المسؤول نفسه يطلب مخاطبة رسمية من مقر «الأهرام» الرئيسي بالقاهرة ممهورة بخاتمها الرسمي. وبالطبع بدا الأمر عبثيا ولا طائل منه. ليس لمرور كل هذا الوقت بما يبتعد بفكرة التحقيق الصحفي عن مواكبة جريان الأحداث، بل وأيضا لأن الطلب غير منطقي ولا صلة له باعتبارات العمل الصحفي.

والمثال الثاني يتعلق بالتعامل مع «إحصاءات تونس» أو المعهد الوطني للإحصاء بوصفه الجهة المنوط بها توفير المعطيات الإحصائية بالبلاد. وبداية يجب أن أنوه إلى التعاون الذي لقيته خلال ترددي على مكتبة المعهد من مديرتها والمشرفات عليها. إذ لم يتأخرن عن تقديم المطبوعات التي تساعد في عملي مرة تلو أخرى. وإليهن كل الشكر والامتنان. لكن عندما تقدمت في 20 فيفري 2018 بطلب أودعته لدى مكتب الضبط بالمعهد للحصول على معطيات تتعلق بأعداد المصريين بالجمهورية التونسية وبغرض التعرف على أعداد من يحق له الانتخاب للرئاسة المصرية لم أتوصل إلى المعلومة المطلوبة أبدا وفي التوقيت المناسب قبل إجراء انتخابات المصريين في الخارج بحلول 16 مارس 2018. ولجأت لحث المعهد لتوفير المعطيات المطلوبة لعملي الصحفي الي مخاطبة مديره برسالة إلكترونية في 4 مارس 2018 ولم أتلق ردا في الموعد. وانتهى الأمر بعد الانتهاء من إجراء الانتخابات بمخاطبة متأخرة جدا

من المعهد لا توفر اي معلومات محينة عن تلك المتوفرة في تعداد عام 2014.

المثال الثالث يتعلق بأنني سعيت عبر الاتصال ومقابلة العديد من المصادر المختصة للحصول على إجابة لسؤالي عن عدد الملاحقين قضائيا على خلفية أحداث احتجاجات جانفي 2018. سألت لدى وزارة العدل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وغيرهما، ولم أصل مطلقا إلى اي احصاء أو تقدير. وبالطبع فإن معرفة اجمالي الملاحقين بقضايا امام المحاكم ومقارنته بالاحصاءات المنشورة عن أعداد من تم توقيفهم اثناء الأحداث مسألة لها أهميتها ودلالاتها، خاصة اذا ما كان المراسل يعمل بطول نفس على الأحداث المهمة ويستهدف إعداد كتاب يتناول بالتوثيق والتحليل ما جرى.

والمثال الرابع هو أن المراسل أعياه سؤال المصادر المعنية بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن معطيات تتعلق بنسبة من كانوا أعضاء في المجالس البلدية قبل الثورة وترشحوا لاحقا في الانتخابات البلدية الأولى بعدها 2018. وجه أسئلة في مؤتمرات (ندوات) صحفية، وسأل اعضاء بمجلس الهيئة في لقاءات جانبيه، دون ان يحصل مطلقا على اجابة. بل بعد اعلان نتائج الانتخابات البلدية الأولية والنهائية ظل ازاء مشكلة الاستناد إلى معطيات احصائية نهائية موثوقة عن نسب وأعداد الناخبين الذين صوتوا لكل حزب سياسي، فالموقع الرسمي للهيئة لا يوفر هذه المعلومات. كما أن من لجأ اليهم من أعضاء مجلس الهيئة ومكلفين بالإعلام بها لم يعتنوا بتقديم وإعلان نتائج نهائية موثوقة ورسمية بهذا الشأن تتجاوز المعطيات الأولية يوم إجراء الانتخابات واليوم التالي.

أما المثال الخامس فيتعلق بالثقافة. وهنا فإن المراسل أعيته أيضا وعبثا الاتصالات والمقابلات مع مسؤولين مختصين في

وزارة الثقافة ومع الفاعلين الثقافيين بحثا عن معطيات حديثة محينة بشأن أعداد دور المسرح وكذا المهرجانات في تونس.

2 في الفترة التالية للثورة أظن أن هناك قدرا من الانفتاح جرى في تعامل المصادر بما في ذلك الرسمية مع الصحفيين مقارنة بما اختبرته من انغلاق لاحق. وكمثال يمكن أن أسجل ملاحظاتي هنا على التفاوت الملموس في المدد الزمنية التي تطلبتها مقابلة ثلاث رؤساء حكومات. فكم استغرق الترتيب لها وفي أي ظروف جرت ؟

في المرة الأولى ومع أنها كانت في غضون انتخابات المجلس التأسيسي (اكتوبر 2011) استغرق الأمر للقاء السيد باجي قايد السبسي أقل من اسبوع واحد. وفي المرة الثانية في مارس 2015 كان الأمر أصعب من الأولى وتطلب لقاء السيد الحبيب الصيد نحو الأسبوعين. أما في المرة الثالثة وعندما أصبحت مراسلا معتمدا للأهرام لا مجرد صحفي مصري زائر تأخر إجراء الحوار مع السيد يوسف الشاهد بين مراسلات واتصالات قوبلت بإهمال من المسؤول الإعلامي المختص برئاسة الحكومة مابين شهري ديسمبر 2016 ونوفمبر 2017. وجاء الحوار أخيرا قبل ساعات من زيارة رسمية له إلى القاهرة. وهكذا بدا أن ما تحكم في توقيت الحوار وسرعة تلبية طلب اجرائه بالأساس الحكومة التونسية و«السياسة الاتصالية الرسمية» لا مبادرة المراسل الصحفي بالأساس. وثمة عامل إضافي يمكن التفكير فيه هنا. فالحواران الأول والثاني أجريا بمساعدة من زملاء صحفيين أعزاء بتونس. وبالطبع يمكن التماس بعض الأعذار لمصالح اتصال الحكومة التونسية بأن لها سياسة اتصالية رسمية تتماشى مع نشاط رئيس الحكومة وبرامج عمله وزياراته الخارجية، كما يمكن بالطبع تفهم انشغالات المسؤولين والتأخير في تلبية إجراء

حوار صحفي جراء ضيق وقتهم. لكن بالقطع لا عذر يمكن تقبله في عدم الرد على مراسلات واتصالات الصحفي أو بذل الوعد تلو الآخر بإجراء المقابلة دون الوفاء او الاعتذار[*].

واذا ما وسعنا زاوية الخبرات والنظر، يمكنني القول بأني انتهيت على ضوء السعي لتحديد العديد من مواعيد اللقاءات مع المصادر بتونس منذ خريف 2011 حتى غادرت مهمة المراسل في أوت 2018 إلى أن الفترة التالية للثورة التونسية لمست خلالها وبصفة عامة حرصا أوضح على مخاطبة الصحافة والتزاما بالمواعيد وجدية في الوفاء بوعود اجراء اللقاءات لم المسها يقينا فيما تلى. ومع مرور الزمن وبالعودة للخبرات الذاتية المباشرة يمكنني أن أضرب مثالا آخر بشأن الاتحاد العام التونسي للشغل. فقد تمكنت سريعا من اجراء حوار مطول في نوفمبر 2014 مع أمينه العام السيد حسين العباسي ولما عدت لاجراء حوار آخر بين عامي 2017 و2018 مع الأمين العام اللاحق نور الدين الطبوبي فشلت كل محاولاتي. تلقيت وعودا، وكان مدهشا أن يطلب المكلف بالإعلام في اتحاد الشغل أن أرسل أسئلة الحوار مسبقا. وقد استجبت على مضض. لكن في المحصلة فإن المقابلة لم تتم أبدا، وسقط التعامل مع الصحفي المراسل في دوائر من عدم الاكتراث.

3 درجة الاهتمام والاحترام للصحفيين عند استدعائهم من المصادر تبدو وقد تدنت وانحسرت عما لاحظت واستمعت اليه من زملاء تونسيين بعد الثورة مباشرة، بما في ذلك الالتزام بمواعيد

* نشر الأهرام حوار الباجي قايد السبسي بعدد 27 اكتوبر 2011 تحت عنوان : «نيات النهضة عند الله». ونشر حوار الحبيب الصيد بعدد 21 ديسمبر 2015 تحت عنوان : «نتعاون مع مصر ضد الارهاب ونتطلع للمزيد» وفي 12 نوفمبر 2017 نشر حوار يوسف الشاهد بعنوان : «أمام تونس ومصر فرص للاستثمار المشترك ولمشروعات كبرى بأفريقيا».

وتوقيت الأحداث والندوات (المؤتمرات) الصحفية وتقديم الاعتذار الواجب للصحفيين عند الإخلال والتأخير. وثمة أمثلة عديدة عايشتها خلال ندوات رئاسة الحكومة أو لجمعيات من المجتمع المدني. وكذا مؤتمر صحفي لبعثة الأمم المتحدة لليبيا والمبعوث الأممي غسان سلامة في «قمرت» بتونس العاصمة يوم 26 سبتمبر 2017. ولقد كان بإمكاني أن ألاحظ في العديد من وقائع هذه المناسبات وتجاه هذه الإخلالات سلوكيات الاستسلام والسلبية من الزملاء الصحفيين، وأغلبهم من التونسيين.وهذا قد يدعوني لمراجعة التفاؤل الذي كتبت به مقال «ربيع الصحفيين التونسيين» بالأهرام في عدد 20 جانفي 2015، بل والتحسب في الحكم باستمرار روح التضامن المهني والإنساني بالزخم ذاته مع مرور السنوات وتعاقبها بعد الثورة[*].

4 أعتقد أن في صلب مشكلات التعامل مع المصادر المباشرة بتونس هو صيغة وكيفية أداء المكلفين بالإعلام. ويتضح لي من خلال ممارستي المهنية الدور السلبي وللأسف لغالبية من تعاملت معهم. وهذا من مجالات السياسة إلى الرياضة مرورا بالفنون والثقافة. وثمة شواهد عدة من واقع ممارستي تفيد بتحول هؤلاء المكلفين بالإعلاميين إلى «حُجّاب للمعلومة والاتصال مع مصادر المعلومات». ولقد تولدت لدي خبرة ومن مجالات مختلفة بأن فرص إجراء المقابلات الخاصة مع المصادر ترتفع أسهمها اذا ما تمكنت من التواصل المباشر مع المصدر ذاته

* يمكن مطالعة نص المقال إلكترونيا في هذا الرابط :
http://www.ahram.org.eg/News/51432/4/355264/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3.aspx

دون المرور بالملحق الصحفي. وحتى في الرياضة وبخصوص المديرين الفنيين للفريق الوطني لكرة القدم فإن اللجوء إلى الملحق الصحفي اتضح انه مضيعة للوقت دون طائل. وقد اختبرت هذا في إجراء مقابلتين مع المدربين، كاسبارجاك ونبيل معلول. وكذا مع إجراء مقابلة مع المدير الفني لكرة القدم بالترجي آنذاك فوزي البنزرتي.

ويمكن ان اضيف إلى هذا أيضا ما لمست من وضوح الترهل والإهمال وعدم الجدية في تعامل إدارات مختصة بالإعلام في العديد من الوزارات والمؤسسات بتونس. فالمرة تلو الأخرى قمت بإمداد هذه الإدارة أو تلك بمعطياتي الشخصية بما في ذلك البريد الإلكتروني للاتصال والتواصل والتفاعل. وتمر الشهور وإلى أن اغادر مهمتي في تونس دون أن أتلقى منها رسالة واحدة عن أنشطتها ومؤتمراتها (ندواتها) الصحفية. بل كان لافتا أيضا وفي حالات جرت فيها الاستجابة أن يصلني وغيري من الزملاء البريد الالكتروني متأخرا عن موعد الحدث أو انعقاد الندوة الصحفية أو قبلها بوقت جد محدود لا يسمح بالحضور. وبشأن حالات إهمال المراسلة بالأصل وتماما، أتذكر على سبيل المثال لا الحصر هيئة الحقيقة والكرامة ووزارتي الشؤون الخارجية والثقافية (باستثناء مدينة الثقافة الجديدة)، فضلا عن رئاسة الجمهورية. وفي حال التأخر في إرسال الدعوات للحضور أتذكر على نحو خاص تكرار هذا الأمر من جانب رئاسة الحكومة.

والحقيقة فإن طبيعة الملحق الصحفي في تونس كما عايشتها وخبرتها تثير أيضا اشكالية انتقال عدد منهم من صفة الصحفي إلى مهام تمثيل الإدارات رسمية أو شركات ورجال أعمال وهيئات غير رسمية والدعاية لها. وكل هذا يثير امكانية التأثير سلبا على الاستقلالية والمهنية. وبالطبع فإن كل تعميم ينطوي على الخطأ وعدم الدقة.

5 لاحظت أيضا بعض الأخطاء الاتصالية في تعامل المصادر مع الإعلام. ففي الوقت الذي تدعو فيه مسبقا مؤسسة أو هيئة لندوة صحفية للتصريح بمعطيات في مسألة محددة محل اهتمام الجمهور قد يخرج قبل موعد الندوة بساعات أو دقائق أحد أعضائها في وسيلة إعلام بعينها كالإذاعة الوطنية أو وكالة تونس افريقيا للأنباء مثلا ليصرح بهذه المعطيات أو بجانب أساسي منها. وفي ذلك ما يفقد الدعوة لحضور الندوة/المؤتمر الجدية وما قد يسبب إرباكا للعمل الصحفي وللأداء الإعلامي للهيئة ذاتها. وعلى سبيل المثال، فقد ذهبت في 25 فيفري 2018 إلى الندوة الصحفية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بنزل أفريقيا بالعاصمة لإعلان معطيات القائمات المتقدمة للانتخابات البلدية 6 ماي 2018 ولفت نظري من الليلة السابقة أن الإذاعة الوطنية ووكالة تونس أفريقيا للأنباء بثا تصريحات سابقة لعضو من مجلس الهيئة تستبق مضمون ما ستعلنه هذه الندوة الصحفية. بل وخلال انعقاد الندوة خرج عضو آخر بمجلس الهيئة إلى خارج القاعة ليصرح ويلتف حوله عدد من الصحفيين أكثر من الموجودين بقاعة المؤتمر ! واللافت ايضا أن تكرار مثل هذه الوقائع من أعضاء عديد الهيئات يعطي انطباعا بتنافس غير محمود على الظهور الإعلامي بين قياداتها.

6 ويقينا هناك أمور إيجابية عدة بتونس بعد الثورة يمكن تسجيلها في هذا السياق، وبخاصة مع مقارنتها بدول عربية أخرى، ومنها مصر. فقد لمست بنفسي ما يمكن أن يتمتع به المراسل الصحفي من حرية التنقل والعمل والتصوير في مواقع الأحداث الساخنة. ويحضرني على نحو خاص التنقل إلى قرية «بولعابة» على سفوح جبال القصرين في 18 ديسمبر 2015 لانجاز تحقيق

عن الإرهاب والبيئة الاجتماعية والثقافية. وكذا ملابسات وتداعيات الهجوم الإرهابي على بن قردان (مارس 2016) واحتجاجات طبربة (جانفي 2018) وزيارتي خلال الحملة الانتخابية للبلديات لقفصة والرديف والمظيلة في أفريل 2018. ويتعين أن أنوه هنا بأنني تلقيت رسالة ايجابية مضيئة بحرية عمل الصحفيين وتنقلهم عندما تأهبت للسفر إلى بن قردان بعد أيام معدودة من الهجوم الإرهابي وفي ظل حظر التجول. توجهت عملا بنصيحة زملاء مهنة إلى مصالح الاتصال برئاسة الحكومة بالقصبة طالبا التصريح منها أو أن تقوم بتوجيهي لأي جهة رسمية (عسكرية أو أمنية مثلا) تراها من أجل التصريح بدخول المدينة في هذه الظروف والملابسات الاستثنائية الطارئة. وجاءت الرسالة من المسؤول المكلف بالإعلام واضحة بانه لم يعد بعد الثورة أي تدخل في تنقل الصحفيين بما في ذلك الأجانب. وفقط طلبت وجرى الاستجابة بإمدادي بتصريح للتصوير ليس إلا. وهذا مع انه لم يكن معي سوى كاميرا هاتف محمول متواضع. وحقا طوال رحلة العمل لم أواجه بأية مشكلات تعوق الحركة من الجهات الأمنية أو العسكرية أو الإدارية.

ويتعين أيضا أن أشير إلى أنه لم تصادفني عراقيل في التنقل والدخول إلى مدينة طبربة يوم تشييع جثمان ما يعرف بشهيد احتجاجات الغلاء هناك «خميس اليفرني» يوم 9 جانفي 2018، وهذا مع أنني تيقنت من أن رواية المتحدث باسم وزارة الداخلية بشأن الوفاة غير صحيحة. لكن فيما بعد علمت وتيقنت بالمضايقات الأمنية التي تعرض لها زميل بالصحافة الفرنسية زار المدينة لاحقا وتحدى رواية وزارة الداخلية عندما نشر، كما انزعجت وغيري من الصحفيين التونسيين والمراسلين الأجانب من تصريح رئيس الدولة الباجي قائد

السبسي الذي أبدى ضيقا بوسائل الإعلام الاجنبية وتغطيها لأحداث الاحتجاجات. إلا ان هذا الانزعاج لم يكن ليحول بأي حال دون أن أستمر في ممارسة عملي كما ينبغي واقتنع وتمليه الأخلاقيات المهنية.

مرت زيارة العمل التي قمت بها لعدد من مدن الفوسفات في ولاية قفصة ربيع 2018 دون عراقيل مهنية تذكر، وذلك باستثناء عدم تجاوب شركة الفوسفات ذاتها في تقديم المعلومات أو السماح بدخول مرافقها سواء في مقرها الرئيسي بحي «لافيات» في العاصمة أو في مقرها الإداري والاجتماعي بقفصة. وكذا باستثناء مفاجأة تمثلت في زيارة عنصر أمني بملابس مدنية لي ولزميلي مراسل «البابيس» الاسبانية في الصباح الباكر ليوم 23 أفريل 2018 بالفندق الذي نزلنا فيه ليلتنا الأولى بمدينة قفصة. وقد انتظر الرجل حتى هممت بالخروج في الصباح كي يتطفل بأسئلة عن أسباب الزيارة وكم سنمكث وإلى أين سنتحرك ؟ وفيما بعد عندما انتقلت إلى مدينتي الرديف والمظيلة كان من الأسلم واتباعا لنصائح مصادر محلية هناك أن أتوجه فور الوصول إلى المدينتين إلى مركز الأمن الوطني بكليهما لأسجل بياناتي وأحدد أين أقيم. وهكذا بخلاف ماخبرته خلال زيارة عملي السابقة في مارس 2017 إلى بن قردان بولاية مدنين في لحظة بالغة التوتر. فمثل هذه الاجراءات التي عايشتها في زيارة مدن بولاية قفصة بين 22 و25 أفريل 2018 يبدو انها لم تكن مطلوبة عندما تقيم في فندق، لا في مضيفة سكنية او عند الأهالى. ولكن بصفة عامة يمكن القول بأن هذه الاجراءات والمنغصات البسيطة لم يكن لها أي تأثير ملحوظ على ممارسة العمل الصحفي بتونس كما اختبرته وعايشته.

7

كما يتعين أن أنوه بأنه لم يجر مطلقا استدعائي من أية جهة حكومية أو أمنية ما في تونس لمناقشتي فيما كتبت ونشرت طوال فترة عملي التي سعيت فيها إلى الالتزام بنقل ما يجرى بأمانة ومحاولة فهمه. وهذا ولو تطلب الأمر نشر معلومات أو آراء مخالفة لوجهة النظر الرسمية او القوى المتنفذة. واجمالا لم تبد سلطة ما ضيقا او ملاحظات بأي شكل كان يؤثر على عملي كصحفي وكمراسل أجنبي او تدفعني للتفكير في ممارسة نوع من الرقابة الذاتية طلبا للسلامة فيما يتعلق بإقامتي في تونس.

8

من الأمور التي يتعين الانتباه اليها والاشادة بها انني لمست بنفسي تحرر المواطن التونسي وفي الأغلب الأعم من الخوف في تعامله مع الصحفيين ووسائل الإعلام، بما في ذلك الأجنبية. ومقارنة بالعديد من المجتمعات العربية التي ترزح تحت الاستبداد ومحاربة الصحافة ورهاب الأجانب كان بإمكاني ان الاحظ مدى التطور الذي لحق بالمواطنين التونسيين العاديين في تعاملهم مع وسائل الإعلام والحديث اليها وانخفاض الحساسية تجاه عدسات آلات التصوير. وهذا كله بانفتاح ملموس يستحق ان أسجله هنا وأنسبه بالقطع إلى الثورة التونسية. وهذا كله باستثناءات هي جد نادرة. لكن يجب ان نطرح هنا اشكالية اخرى تتعلق بأن ثقة المواطن في ذاته وقدرته على التعبير عن الرأي والاختلاف لا تعني بالضرورة الثقة في وسائل الإعلام ذاتها. وثمة هنا تناقض لاحظت انه ينمو في المجتمع التونسي بعد الثورة. وحقا المعنى كبير ومهم هنا أن تجد أعدادا كبيرة ومتزايدة من المواطنين يعبرون بوضوح وبصراحة عن آرائهم في كافة الشؤون بما في ذلك السياسة والحكم. ولكن هذه الثقة المتزايدة في الذات يواجهها

بالمقابل ويسحب من رصيدها تزايد عدم الثقة في وسائل الإعلام. وهذه بالطبع اشكالية تستحق المزيد من النقاش.

المصادر غير المباشرة

9

الإذاعات والتلفزة وخاصة الإذاعة الوطنية التي كنت أتابعها عن كثب. وأعتقد هنا أن هناك خطوات تم قطعها نحو فلسفة إعلام عمومي ما يجعلها مصدرا مهما للصحفي وللمراسل الأجنبي. وبالنسبة لي كمصري فإن مشاهدة النشرة الرئيسية للقناة الأولى في التلفزيون المملوك للدولة بمصر وتونس كافية للخروج بتأكيدات لهذا الاستنتاج الإيجابي عن التلفزيون التونسي. وتجدر الإشارة هنا على نحو خاص إلى التحرر من البروتوكول الرسمي السلطوي والسعي للانفتاح على طيف سياسي ومجتمعي واسع. ويتعين التنويه والإشادة على نحو خاص بإذاعة تطاوين مع مجريات اعتصام الكامور (ربيع 2017). حقا كانت بالفعل مصدرا مهما للأنباء يعتمد تعدد الأصوات والروايات ونقل وجهات نظر مختلف أطراف الصراع. لكن ثمة وبصفة عامة عند الإذاعة الوطنية التونسية ضعفا ملموسا في شبكة المراسلين المحليين واعتمادا مبالغا فيه على وكالة تونس أفريقيا للأنباء. وينطبق الأمر إلى حد ما على التلفزة الوطنية، وإن كان يتعين التنويه بأهمية نشرتي الساعة الواحدة ظهرا والثامنة مساء بالقناة الوطنية الأولى.

لكن ومع كل هذه الايجابيات فقد لاحظت خلال فترة عملي كمراسل ومتابعتي اليومية للإذاعة والتلفزة الوطنيتين ثقلا ما للخطاب المعادي للثورة ولحقوق للمواطنين التونسيين وللثقافة الديمقراطية والحقوقية في برامجهما، بما يفيد قوة

الثورة المضادة. وإجمالا يمكن القول بأن الاستماع للإذاعة الوطنية وبخاصة نشراتها الاخبارية ظل مصدرا مهما لعملي كمراسل قادم من مصر. وبالنسبة لصحيفة يومية كـ«الأهرام» على نحو خاص فإن نشرتي الصباح في السابعة ونشرة الظهر في الواحدة كانتا من المصادر اللازمة للمتابعة. لكن يتعين أيضا الإشارة إلى مخاطر القابلية للانتكاس مع الأزمات عن التطور نحو الاعلام العمومي الوليد. وعلى سبيل المثال، لاحظت أن أداء الإذاعة والتلفزيون الوطنيين اهتزا وتراجعا لأيام خلال احتجاجات جانفي 2018، وخاصة فور وفاة خميس اليفرني ليل 9/8 جانفي ومع ما بدا من توجيه مباشر وزائد من المتحدث باسم الداخلية لوسائل الإعلام. لكن الايجابي ان هناك ايضا دلائل على القابلية للتصحيح وتعديل المسار. وهو ما تأكد في سياق تغطيات احتجاجات جانفي 2018 ذاتها مع بيان «الهايكا» الانتقادي، ولأداء الإعلام العمومي أيضا. وهنا أود ان أسجل أن نشرة الإذاعة الوطنية على الساعة السابعة من صباح يوم الجمعة 12 جانفي 2018 وقبل ساعات من وقفة احتجاجية مقررة لحركة «فاش نستناو» أمام مقر ولاية تونس بوسط العاصمة بثت مقابلة صوتية ضافية مع أحد قادة الحركة «وائل نوار».

ويتعين أيضا أن أسجل أنه مع الهجمات الارهابية يتسلل بوضوح للإعلام العمومي جرعة زائدة وفجة من الدعاية ضد الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان والثورة. وهو ما لاحظت على سبيل المثال في أداء الإذاعة الوطنية مع الهجوم الإرهابي على الحرس الوطني بولاية جندوبة يوم الأحد 8 جويلية 2018 وبحلول الليل وفي صباح اليوم التالي.

وعلاوة على هذا، فإن الإذاعات والتلفزيونات الخاصة إلى جانب الإذاعة والتلفزيون العموميين توفر عبر متابعة مواقعهما

الإلكترونية أو الاستماع اليها ومشاهدتها مادة حوارية لا بأس بها وخاصة من خلال برامج «التوك شو». وهذا مع أنه من اللافت ضعف الأداء وغياب توفير نقاش جدي وفي العمق مع العديد من المحطات المهمة، بما في ذلك تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة صيف 2018.

10 المواقع الإلكترونية وصفحات الفايس بوك للمجتمع المدني وللأحزاب : تمثل هذه الصفحات التي تشمل اتحاد الشغل وأبرز الجمعيات والأحزاب، مصادر مهمة للمعلومات عن الأحداث الجارية والمتوقعة في تونس. وهذا أمر يتسق مع نمو دور المجتمع المدني وتحول البلاد إلى ورشة كبرى للنقاش حول الانتقال إلى الديمقراطية والمستقبل وعبر العديد من الندوات والورش واللقاءات الحوارية. لكن كي تكتمل الفائدة يتعين معالجة ضعف فرص التفاعل مع هذه المواقع الالكترونية وصفحات الفايس بوك، وكذا الاهتمام بالرد على الاسئلة الموجهة عبر البريد الإلكتروني.

11 تظل وكالة تونس افريقيا للأنباء مصدرا مهما للمعلومات أمام الصحفي والمراسل المقيم بتونس. وتتوفر الوكالة على شبكة من المراسلين لدى المصادر الرسمية وغير الرسمية. وسواء جرى تلقي أنباء الوكالة وخدماتها عبر موقعها ورسائلها إلكترونيا أم عبر وسائل إعلامية محلية أخرى فإن هناك عدة نقاط ضعف لمستها، منها تأخر نشر الحدث والبيانات في العديد من الحالات عن توقيت

حدوثها أو صدورها. واللافت ان التغيرات التي طرأت على الوكالة باتجاه ان تتحول إلى وسيلة إعلام عمومية لا حكومية

أو «دولاتية»[*] تنعكس على نوعية الأخبار وتنوعها، وعلى نحو لا يقارن بمثيلاتها في الدول العربية الأخرى بما في ذلك مصر. ويتمثل هذا وعلى سبيل المثال في حضور تغطيات أحداث تخالف التوجهات الرسمية وفي تعبيرات للمعارضة والمجتمع المدني أو تلك الاحداث والمعلومات التي اعتادت وتعتاد السلطات في الدول الاستبدادية حجبها عن النشر. وهذا أمر إيجابي. لكن يبدو التراجع والانتكاس في هذا المسار عندما نراجع ايقونة التحقيقات الاستقصائية التي تبدو متوقفه عن الجديد منذ سنوات أو على أقل تقدير في حالة تباطؤ. ولقد اتيح لي أن اتوجه بسؤال إلى الزملاء المسؤولين عن هذا الأمر بالوكالة في ندوة نظمتها هيئة مكافحة الفساد عن دور الصحافة والتحقيقات الاستقصائية كانت قد انعقدت بنزل المشتل بحلول مطلع 2018 فعلمت انه لا يوجد قسم قائم بذاته بالتحقيقات الاستقصائية بالوكالة. وبالتالي لا توجد خطط عمل. كما اعتقد ان شبكة المراسلين في الجهات والعديد من المناطق بالجمهورية التونسية في حاجة إلى مزيد حضور ودعم.

12 صفحات الفايس بوك الرسمية : هنا قد يواجه الصحفي أيضا مشكلة تأخر نشر البيانات أو البلاغات عن وقوع الأحداث. وقد بدا لي عند مراجعة العديد من هذه المواقع والصفحات الرسمية بمناسبة أحداث تفرض نفسها على المراسل الصحفي أن منها غير المحين والذي لا يتضمن البيانات والبلاغات محل الاهتمام والتي قد تتناقلها وسائل اعلام أخرى غير كاملة ومبتورة. ناهيك عن ضعف فرص

* وفق المصطلح والتشخيص لحال الاعلام بتونس بعد الاستقلال الذي انتهى اليه الدكتور العربي شويخة في كتابه « وسائل الإعلام في تونس : التحول الصعب : من الاستقلال الى انتخابات 2014 « المشار اليه في هامش سابق.

التفاعل مع ما يتم نشره. والمقصود على نحو خاص تلقي ردود على الاستفسارات عبر صفحات الفايس، وكذا البريد الالكتروني.

13

الصحف المطبوعة والكترونية : الانطباع العام الذي خرجت به من متابعة يومية لأهم الصحف والدوريات المطبوعة التونسية خلال عملي كمراسل هو غلبة الرأي على الخبر. وأيضا ندرة استخدام فنون التقرير الإخباري والتحقيق والتحقيق الاستقصائي والصورة الفوتوغرافية الصحفية. فأكثر الصحف اليومية رصانة وهي «المغرب» من النادر ان تجد فيها تحقيقا صحفيا. كما لا تعتني بالشكل الواجب بالخبر. ويبدو فقر الصحيفة إخباريا مع أهميتها في سيادة مقال الرأي على نحو مبالغ فيه، وكون مقال رئيس التحرير عادة يشغل المساحة ذاتها ويتصدر عناوين صفحة أولى من النادر أن تحمل إلى القارئ خبرا جديدا. وهكذا إلى حد الرتابة. وتكتمل الصورة عندما يخرج المراسل الصحفي بنتيجة مفادها أن الصحيفة اليومية الأكثر شعبية و توزيعا «الشروق» والتي تحوي بدورها جرعة ملحوظة من المادة الاخبارية في السياسة والاقتصاد والحوادث والفن والرياضة وغيرها تميل وبإسراف إلى الإثارة وتضحي بالدقة والمعقولية، وبالتالي فإنها تعاني من أزمة مصداقية. وعلى سبيل المثال جاءت احتجاجات جانفي 2018 فاختبرت من خلال زيارات تكررت لحي التضامن بالعاصمة عدم مصداقية العديد من المعلومات التي نشرتها «الشروق» والتي تقول بالاعتداء على مقرات إدارية وأمنية وتخريبها.

وبالطبع لدينا أيضا من أبرز الجرائد المطبوعة بتونس صحيفة بالعربية مملوكة للدولة «الصحافة اليوم» وأخرى مصادرة بعد الثورة «الصباح» وفي تقييم جدواهما الاخبارية

بالنسبة لمراسل اجنبي يعمل بالبلاد فإن الأخيرة أفضل بكثير. كما أنها تحمل فنونا صحفية متطورة كالتحقيق والاستقصاء والصورة الصحفية. كما توازن إلى حد ما بين مادة الرأي وبين الفنون الاخبارية. لكن شبكة مراسلي «الصباح» في الجهات وكذا «الصحافة اليوم» تبدو أضعف كثيرا مقارنة بـ«الشروق» ذات الملكية الخاصة التي تميل للإثارة وعدم الدقة. ومن المفارقات التي توصلت اليها خلال متابعتي للصحف اليومية خلال فترة مراسلتي هو عديد وقائع اللامهنية في الصحيفة العريقة المملوكة للدولة «الصحافة اليوم». ناهيك عن الوزن الثقيل اللافت لإعلام الثورة المضادة. وكذا ما يلمسه قارئها بين حين وآخر من مخالفات وانتهاكات مهنية لم ينجو منها حتى كاتب هذه السطور[*].

احتل موقع «باب نت» أهمية خاصة في متابعة المراسل للتطوارت الجارية يوميا بتونس. ومن الواضح ان هذا الموقع الإخباري يعمل على تحديث محتوياته على مدار اليوم وينقل أخبارا من مصادر متنوعة. لكن من الواضح أيضا ان الموقع ينقل في العديد من المرات من مصادر أخرى بما في ذلك وكالة تونس افريقيا للأنباء دون الاشارة إلى المصدر.

* في 6 جانفي 2017 نشر «الأهرام» حوارا خاصا اجريته مع المدير الفني لمنتخب تونس لكرة القدم تحت عنوان : «كاسبرزاك مدرب نسور قرطاج : المنتخب المصري يعيش افضل فتراته وصلاح نجم من طراز خاص... روح اللاعبين تحسم المنافسة على لقب الغابون والحديث عن منتخبات ضعيفة شئ من الماضي». وفي اليوم التالي 7 جانفي 2017 اعادت «الصحافة اليوم» نشر الحوار بالنص على الصفحة الاخيرة كاملة دون الاشارة إلى مصدره (نسخ ولصق) مع تغيير العناوين ليصبح العنوان الرئيسي : «في لقاء مصر وتونس وديا : المباراة ستكون قوية والنتيجة تهمنا لكن الأداء أهم». وقد توجهت إلى النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين آملا ان تنشر الصحيفة توضيحا يفيد بنشر الحوار أولا في الأهرام. لكن لم يحدث مطلقا.

ويلفت النظر بشأن الصحافة اليومية المطبوعة والمواقع الالكترونية أيضا ضعف الصحف الحزبية وتدني قيمتها إخباريا وفي فنون العمل الصحفي بصفة عامة. بل وانحسارها واختفائها واحدة تلو أخرى. وكان من المأمول أن تدفع حياة حزبية تعددية ناهضة وفي ظل مرحلة انتقالية حافلة بالتطورات والتدافع بين الأحزاب إلى ان تبرز هكذا صحافة وتجتذب القارئ.

ومن الأمور التي انزعجت لها عند مطالعتي للصحف المحلية عند زيارتي تونس خريف عام 2014 ومع الانتخابات التشريعية والرئاسية هو العودة إلى ملامح عبادة فرد لزعامة سياسية بعينها وإضفاء القداسة على حكم البورقيبية (وأظنني أشرت إلى هذا في ورقة أرسلتها إلى ندوة سابقة بتونس). والحقيقة أنه تبين لي لاحقا ومع طول الاقامة كمراسل صحفي ان الصحف اليومية التونسية الأكثر انتشارا وحضورا لا تخلو احيانا من انتقادات لرئيس الدولة ولنجله المدير التنفيذي لحزب نداء تونس. لكني انتهيت إلى ان الصراع لم يكن محسوما بعد في غضون سنوات 2016 - 2018 مع محاولات اعادة عبادة الفرد واضفاء القداسة على رئيس الجمهورية. وكأن هناك صحافة بتونس مازالت مشدودة بحنين ما، إلى ما كان قبل الثورة.

ملاحظات أخرى

14 مخاطر ضعف المهنية : بلا شك فإن ضعف المهنية لايقل خطرا على مستقبل الإعلام والصحافة بتونس وغير تونس من أعداء الحرية والحق في المعرفة. واللافت بعد خبرة المراسلة والاقامة بتونس ان المهنية تبدو أبرز وأهم عند الصحفيين التونسيين العاملين لوسائل إعلام اقليمية ودولية وبمكاتبها في تونس، بينما بدت لي وكأنها تنخفض وتنحسر في وسائل الاعلام المحلية التي تدفع في الأغلب رواتب ومكافآت أقل للعمل الصحفي. وبالطبع فإن هذه ملامح عامة لاحظتها وإلى حدود عام 2018 تتحداها العديد من الاستثناءات[*]. ولأن كل تعميم بالقطع خاطئ. وكأننا إزاء اشكالية اخرى هنا لا يجب الاستهانة بها. وما يدعو للأسف بحق هو حال العديد من الصحفيين التونسيين وبخاصة الشباب الذين يعانون في وسائل الإعلام المحلية من ظروف عمل «هش» وغير لائق وافتئات على الحق في الأجر العادل وفي شروط عمل لائق أيضا.

15 ثمة آمال خائبة عندي في فرص توقعتها لتونس في أن تصبح مع الانتقال إلى الديمقراطية بعد الثورة مركزا متقدما للصحافة العربية الحرة ذات اشعاع

* موقعا «نواة» و«انكيفادا» من الاستثناءات التي يتعين ذكرها هنا، وحيث يتمتعان بمستوى رفيع من المصداقية وباعتماد التحقيق الاستقصائي والاستعانة بالرسوم والاشكال البيانية التوضيحية والصور الصحفية. وعلما بأن ميزانيتهما تقومان بالأساس على اسهامات من خارج تونس، ولا يعتمدان على الأرجح على مصادر التمويل المحلية.

يتجاوز حدود القطر. وعندما أتأمل الأمر متغلبا على الدهشة افترض عدة عراقيل وموانع قد تفسر غياب الطموح عند صناعة النشر الصحفي التونسية. وبين الأسباب المفترضة ما أعتبره نوعا من المحلية الزائدة والمبالغ فيها مدفوعة بملامح شيفونية وطنية تونسية. وكذا ضعف السوق المحلية ومردودها، وأيضا طبيعة المال والإعلان (الإشهار).

وبالطبع فإن المأمول هو صحافة تعلي المهنية ذات دور وجمهور على مستوى الاقليم العربي لا صحافة ممولة ومستوعبة في صراعات الانظمة العربية الغنية. وهذه اشكالية أخرى أيضا. والأمر بالطبع يحتاج لمزيد من النقاش.

مقاومات

16

حمدا لله أن مرسوم الحكومة التونسية بشأن تعامل الإدارات مع الصحافة والإعلام الصادر عن رئاسة الحكومة عدد 4 في 16 جانفي 2017 تم التراجع عنه بعد نضال المجتمع المدني والصحفيين وأحزاب. وحمدا لله أن إرهاصات المقاومة ذاتها دفعت إلى الهامش دعوة إحياء وكالة الاتصال الخارجي سيئة الصيت واعادتها كمؤسسة للوجود وبذات التسمية من جديد. والحقيقة انه يجب ان اسجل بالاعجاب والتقدير العديد من مظاهر مقاومة الصحفيين التونسيين والعديد من منظمات وجمعيات المجتمع المدني من أجل حرية الصحافة والمهنية واعلام عمومي بحق. لن أنسى

مثلا ان يخرج مذيعات ومذيعو القنوات التلفزيونية المملوكة للدولة بشارات الاحتجاج الحمراء في يوم غضب مع الثاني من فيفري 2018 احتجاجا على تهديدات من قيادات في النقابات الأمنية ضد الصحافة والصحفيين واستنكارا لتصريحات ومواقف سابقة لوزير الداخلية. لكن يظل التساؤل معلقا والمخاوف قائمة بشأن مظاهر عدة على سطوة ثقافة المنع والمراقبة وحجب المعلومة، ومعها الأساليب الدعائية لوكالة الاتصال الخارجي المخالفة لأخلاقيات المهنة وعن مستقبل علاقة صحية مطلوبة بين السلطات وبين الإعلام و آلياتها وتقاليدها.

توصيات ومقترحات

17

إذا كان الأمر يستدعى في الختام طرح مقترحات أو توصيات فأنني أود أن أشدد على :

أولا : أي دراسة أكثر جدية وتقييما أدق موضوعية لحالة الإعلام في تونس هذه السنوات ولو من واقع خبرات المراسلين الأجانب ووجهات نظرهم تتطلب خريطة محينة محدثة لواقع ملكية وسائل الإعلام وممولي الإعلان (الإشهار) من داخل تونس وخارجها وكيفية توزيعه. وبالطبع نحن في حاجة إلى تعميم المعرفة الأمينة والشفافة بهذه الخريطة على أوسع نطاق بين الجمهور، وكذا بالتطورات التي تلحق بها.

ثانيا : الحاجة إلى أن تتطرق ملاحظة ما يجرى في المهنة بتونس ولها إلى المحتوى المنشور في الصحافة مطبوعة والكترونية وليس فقط المسموعة والمشاهدة، وهذا لإلقاء مزيد الضوء على انتهاك أخلاقيات المهنة في الممارسة وكما يجرى تقديمها للقارئ.

صحيح أن الهايكا تلعب دورا مقدرا بالنسبة للإذاعات وقنوات التلفزيون، كما ان هناك مراصد للانتهاكات ضد الصحفيين خلال ممارسة المهنة في الميدان أو داخل المؤسسات الصحفية، وهكذا تفعل نقابة الصحفيين أو مركز تونس لحرية الصحافة وغيرهما. إلا أننا هنا في حاجة لجهود مرصد او عدة مراصد تعمل على متابعة محتوى الرسائل الإعلامية وتتناولها بالنقد وتقوم بقياس دوري لمدى الالتزام بأخلاقيات المهنة واحترام القارئ، وبما في ذلك الصحف المطبوعة والالكترونية. وهذا أمر ملح في اعتقادي ويستكمل ما قطعه المجتمع المدني بتونس من خطوات على طريق توثيق ورصد الانتهاكات ضد الصحفيين.

ثالثا : أهمية وجود جمعية أو كيان فاعل وأشدد على فاعل يضم المراسلين غير التونسيين هنا بتونس مع بناء علاقة صحية مع الأطر التونسية المعنية كنقابة الصحفيين التونسيين والمراكز والجمعيات المعنية بحرية الصحافة.

ملاحظات عن المراسلة من تونس والنشر بالأهرام بين 17 نوفمبر 2016 و4 أكتوبر 2017

فيما يلي ملاحظات عامة على استجابة وتفاعل أقسام صفحات الجريدة مع ما أرسلت من تونس. والقصد هو الاستفادة من هذه الخبرة بسلبياتها وإيجابياتها في تعامل الصحيفة مستقبلا مع مراسليها. ولذا فقد توخيت عدم ذكر أسماء رؤساء الاقسام أو الصفحات تجنبا لشخصنة الملاحظات أو الدخول في تجاذبات غير موضوعية. وقد انتهيت بعدها هنا إلى بعض التوصيات أملا في أن تسهم في تطوير علاقة الصحيفة/المركز بالمراسلين بالخارج وفرص النشر وظروفه وإثراء الجريدة. وكل هذا سعيا لأن يستعيد «الأهرام» مكانته كصحيفة إقليمية دولية ناطقة بالعربية، وليس مجرد «جورنال محلي» وفقط ليس إلا. وبالطبع فإن هذا التحفظ لا يعني تجاهل المراسل لأي ملاحظات توجه إلى عمله من أي كان. بل إنه يطلبها ويسعد بأن يتلقاها مكتوبة ويلتزم بالرد عليها كتابة أيضا. ويلح في

طلب موافاته بملاحظات نقدية على أدائه خلال عمله بتونس. وفي انتظار إحصاء دقيق بما تم إرساله من تونس ونشره وما أصابه النشر غير الدقيق والمخالف لأبجديات المهنة[*].

يمكنني تقديرا القول بأن أكثر الصفحات التي عرفت نشرا عن تونس هي : أولا الشؤون العربية، نظرا لأن مراسل الأهرام ألزم نفسه بإرسال خبر يومي اليها على الأقل حتى في أيام العطل والإجازات ودون توقف ولو ليوم واحد. وبلغ الارسال في بعض الأيام بين ثلاثة وأربعة أخبار. ثم ثانيا صفحة التحقيقات والتقارير الخارجية، ثم ثالثا الصفحة الأخيرة، ورابعا صفحات الرياضة.

ويتعين أن أشير بداية أيضا إلى ملاحظتين إضافيتين : الأولى أن مراسل تونس كان يأمل في تجنب المزيد من الاهدار والاستفادة من العديد من الأخبار والموضوعات المرسلة إلى مختلف الصفحات والأقسام التي لم تجد طريقها للنشر على صفحات الأهرام اليومي، وذلك بالنشر في إصدارات مؤسسة الأهرام الأخرى المطبوعة والالكترونية. لذا ظل يراسل أولا بأول وفي التو «الأهرام أون لاين» بالانقليزية و«الأهرام إبدو» بالفرنسية، ويشكر القائمين عليهما للاهتمام ولما تجشماه من عناء ترجمة (وإن سعى في فترة ما إلى الكتابة بالانقليزية مباشرة للأهرام أون لاين). أما المطبوعات والمواقع العربية فقد بدا التنسيق مفقودا بينها وبين أقسام وصفحات الأهرام اليومي إلى حد مؤسف. ولم تفلح مناشدات مراسل تونس للمسؤولين عنها. وكان في فترة لاتتجاوز الشهرين ان قام بمراسلة موقع بوابة الأهرام الالكترونية بالاخبار اليومية التي

* وهي مهمة لم استكملها بعدما لم يلق ما كتبت هنا وأرسلت إلى الاستاذ رئيس تحرير الأهرام وعدد من قيادات الجريدة أي تفاعل او رد. وإذ اصبح رصد وتوثيق المزيد من التفاصيل حول ما كان مضيعة للجهد والوقت.

يكتشف بعد مرور فرصة النشر لها في الاهرام اليومي، وذلك قبل أن تتوقف البوابة تماما عن النشر فيناله اليأس.

والملاحظة الثانية تتعلق بضعف التفاعل من جانب مسؤولي الصحيفة في مركزها مع مراسلات ومخاطبات مراسل تونس بشأن العمل، سواء اقتراح تغطيات وموضوعات أو الرد على استفساراته بشأن النشر ناهيك عن شبه الغياب التام لتوجيه أية ملاحظات على عمله وموضوعاته. ويخشى المراسل ان تكون حالة (لا نسمع... لا نرى... لا نتكلم) هي آفة في التعامل مع المراسلين أو معظمهم على نحو يكرس فاعلية المثل (البعيد عن العين بعيد عن القلب)، علما بأن المراسل منذ أول رسالة الكترونية بعد وصوله إلى تونس إلى آخر رسالة قبل مغادرتها ظل يرسل بنسخ منها إلى بريد الأستاذ رئيس التحرير.

أولا : الشؤون العربية

1 سعت الأخبار المرسلة من تونس إلى تغطية العديد من مراكز الأنباء المهمة عربيا بتونس، كفاعليات وأحداث مركز الجامعة العربية ومقر مجلس وزراء الداخلية العرب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو» واتحاد الاذاعات والتلفزيونات العربية (الأسبو). وكذا العديد من المؤتمرات والندوات ذات الحضور العربي والمصري على نحو خاص.

ناهيك عن أحوال المصريين كمشكلة المراكب المحتجزة بصياديها في صفاقس. وهذا فضلا عن التطورات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتعلقة بتونس ما بعد الثورة ومشكلات ومصاعب وصراعات مرحلة التحول إلى الديمقراطية. أي احداث الملف التونسي من هناك في محاولة لنقل موضوعي بالسلبيات والايجابيات والمشكلات والتقدمات والتراجعات. فالاحداث والتطوارت الجارية بتونس على صعيد التحول إلى دولة الديمقراطية والحداثة تنطوي على أهميتها لفهم مستقبل المنطقة العربية بأسرها. واللافت أن الفرص الأكبر في النشر تقديرا وعلى ما يبدو تعلقت بمكافحة تونس الإرهاب وبالمشاركة المصرية في جهود حل الأزمة الليبية. ولكن حتى في هذه الأخيرة تعرضت الانفرادت والمعلومات والتصريحات الخاصة للإهدار وعدم النشر أو تأخيره او الاجتزاء على نحو مخل. تماما كما تعرضت للإهدار المزيد من فرص النشر عن أحوال المصريين بتونس سواء عن صيادي المراكب المحتجزة أوتلك المحتملة عن المصريين المحتجزين بليبيا عبر مصادر تونسية تزور الغرب الليبي ولها صلاتها الوثيقة به.

2 وخلال هذا سعى المراسل لبناء شبكة علاقات مهنية (صحفي/ مصدر) مع المؤسسات والشخصيات المحلية والاقليمية بتونس، وإن ظلت محدودية فرص النشر وعدم ظهور أو تأخير نشر التصريحات الخاصة من المصادر المؤثرة عنصرا يعرقل نمو هذه العلاقات. وبالتالي الوصول إلى المزيد من الانفرادات الاخبارية التي بإمكانها أن تنافس «الحياة» و«الشرق الأوسط» و«القدس» و«العربي الجديد» وغيرها من الصحف العربية المسماة بالدولية.

3

والحقيقة أن عراقيل ومشكلات النشر تجاوزت عدم نشر العديد من الأخبار والتقارير وبعض الحوارات والتحقيقات المرسلة إلى شؤون عربية إلى أمور أكثر مدعاة للدهشة. مثل إهمال ما يبعث به مراسل الأهرام من تونس ونشر الخبر عن الحدث ذاته من وسائل إعلام أخرى بلا مبرر مهني مفهوم، وخاصة عندما يكون الإرسال من موقع الحدث وقبل وكالات الأنباء او في ذات التوقيت وبمادة أكثر دقة. ومع الأخذ في الاعتبار طبيعة القارئ المصري والمتحدثين باللغة العربية. (ومن أمثلة هذا تغطية خطاب الرئيس السبسي في 10 ماي 2017 وتكليفه الجيش بحماية مراكز الانتاج، حيث جرى نقله من وكالة الانباء الألمانية وابرازه أعلى الصفحة المختصة).

4

كدراسة حالة يمكن العودة إلى الفارق بين ما تم ارساله في تغطية مبادرة الرئيس السبسي في أوت 2017 بشأن المساواة في الميراث وما وجد طريقه للنشر وكيف ؟ فقد بادر المراسل بإرسال خبر قبل إعلان المبادرة عن توقعها. كما أرسل تغطية خبريه عن إعلان المبادرة معززة بتصريح خاص معارض لها. ولم يجد لا هذا ولا ذاك طريقه للنشر. وواصل المتابعة وكانت المفارقة أن ترسل المسؤولة عن شؤون عربية في نهاية يوم عمل معاتبة مطالبة بالمتابعة ! فلما كثف المراسل عمله بالاتصال بمصادره وحصل منها على تصريحات حصرية وجدها منشور ة مجتزأة و بدون ذكر أنها «للأهرام» حصريا. وتزداد علامات الاستفهام والتعجب عندما تصل الأمور إلى حد ادخال تعديلات على خبر من بيان لوزارة الخارجية التونسية عن إبلاغ السفير التركي بتونس اعتذار حكومته عن تهجم الداعية الإخواني «وجدي غنيم» وبذاءاته لكي يتحول إلى ما يشبه التصريح المباشر من السفير التركي مع حذف ما يفيد بأنه بيان للخارجية !

5

يلوم المراسل نفسه قائلا انه كان بإمكانه أن يهتم أكثر بمجريات الملف الليبي بتونس مع انه أجرى حوارا مع مبعوث الجامعة العربية السفير التونسي صلاح الدين الجمالي وحصل منه مرارا على تصريحات وأخبار حصرية ناهيك عن المسؤول الإعلامي بوزارة الخارجية التونسية. يقول المراسل لنفسه غير مرة : لماذا لم أوسع دائرة العلاقات والمصادر ومعها فرص الانفرادات الإخبارية والحوارات مع قيادات ليبية تتردد على تونس؟ لكنه يكبح جماح لوم الذات عندما يسترجع ما جرى مع تغطية الجولة الأولى من المباحثات الليبية بإشراف المبعوث الدولي الجديد غسان سلامة في سبتمبر 2017. فتغطية افتتاح المباحثات في 9/26 مع الصور الخاصة المرسلة من موقع الحدث لم تر قط النشر (مع انه نبه قبل ان يغادر مقره إلى الحدث وعلى بعد نحو 25 كيلومترا ومع انه أرسل في أقصى سرعة وعلى الفور من موقع الحدث بالتغطية مع الصور). وهذا وصولا إلى المؤتمر الصحفي لختامها الذي جرى تجاهل ما أرسله المراسل ونشر خبر صغير من الوكالات، ونهاية إلى كيف تم التعامل مع تقرير إخباري من مصادر الأهرام الخاصة والموثوقة التي تابعت جولة المباحثات لحظة بلحظة أرسله فور عودته للقاهرة صباح 7 أكتوبر 2017.

6

ألزم المراسل نفسه بمتابعة أحداث تونس لحظة بلحظة من مصادر متعددة وموثوقة. والأهم انه الزم نفسه بتضمين المصادر في صياغة الأخبار والتقارير الإخبارية احتراما للتقاليد والأخلاقيات المهنية وحرصا على مصداقية ما يرسل وقبلها مصداقية «الأهرام». ويخلص من خلال خبرة الفترة هذه إلى أن مشكلة التعامل مع المصادر في متن الأخبار علاوة على العناوين تتجاوز الشؤون العربية مع مسؤوليتها غير المنكورة إلى

الدسك المركزي الذي يفترض أنه يقوم بالمراجعة والتحقق من السلامة المهنية الاحترافية للنصوص. وربما كان ثمة حاجة للوعي ولا أقول التدريب فقط بضرورة نسبه المعلومات والأقوال للمصادر والإجابة على الأسئلة الأساسية الخمس في الخبر.

7 لم يكاتب أو يتصل بالمراسل قسم الشؤون العربية ولو لمرة واحدة للتنبيه أو التنسيق مسبقا لتغطية ولو حدث واحد بتونس قبل وقوعه. وهذا يدعو لافتراض كون أن القسم لا يعمل بخطة مسبقة في معالجة الأحداث المهمة والجارية. فلا أثر لأن ثمة من يقرأ آخر أخبار وكالات الأنباء وماهو منشور بـ«الحياة» و«الشرق الأوسط» مثلا ليكلف المراسلين بالتغطية لهذا الحدث المتوقع أو ذاك أو لهذا الحدث الذي يستحق المتابعة واستقاء ردود الفعل في تصريحات خاصة. لا أثر لأي متابعة أو تخطيط مسبق وتوجيه من مركز الجريدة ولو بزاوية معالجة مطلوبة فيما يتعلق بالأخبار الجارية والمنتظر نشرها يوميا في الصفحة (باستثناء حالة مبادرة السبسي للمساواة في الميراث التي جاء طلب تكثيف تغطيتها متأخرا جدا عنها بأيام وفي نهاية يوم عمل الطبعة الأولى... وكذا بعض التكليفات المحدودة لكتابة موضوعات لصفحة تيارات عربية عاني العديد منها بدوره من عدم النشر ومعها المراسل من عدم الرد على تساؤلاته حول فرص النشر مستقبلا).

ثانيا : التحقيقات الخارجية

8 على عكس ما اتفق عليه المراسل قبل بدء مهمته مع رئيسة الصفحة بإفساح المجال في النشر أمام موضوع أسبوعيا، انتهى الحال في فترات عدة إلى مرور ثلاثة أسابيع دون نشر أي موضوع حوارا كان أو تحقيقا أو تقريرا. وبالطبع كان المراسل يمني النفس بإرسال أي ملاحظات نقدية لعمله تسمح بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.لكن هذا لم يحدث أبدا. وإن كان المراسل قد تلقى في مناسبات محدودة طلبات بتكليفات محددة سعى إلى تلبيتها في الوقت المطلوب. بل وقبل الوقت المطلوب. وأعتقد أنه من المفيد إجراء إحصاء يقيم مدى الاهتمام بمناطق العالم ونوعية القضايا على ضوء ما هو منشور خلال عام بالصفحة. وهل هناك توازن يعكس مبررات منطقية لتصدر بعض الدول أو القضايا درجة الاهتمام على هذا النحو أو ذاك ؟ وربما كان من الأوفق من البداية التخطيط لمساحات ونسب الاهتمام بالمناطق الجغرافية والدول والقضايا. وهذا مع الأخذ في الاعتبار الأحداث المفاجئة محل اهتمام القارئ.

9 اللافت أن موضوعات وجدت حظها إلى النشر تأخر ظهورها على صفحات الجريدة وموقعها بعد إرسالها على نحو ينتقص من قيمتها الصحفية. وسأضرب مثلين هنا : الأول يتعلق بانعكاسات تحرير الموصل على تونس، والثاني بمبادرة الرئيس التونسي المساواة في الميراث.

10 تعرضت بعض الموضوعات و أقول العديد منها إلى اختصارات مخلة وغير مهنية، مع التزام المراسل في غالبيتها العظمى بالمساحة المقبولة المتفق عليها أو دونها.

11 الأكثر مدعاة للدهشة ويتجاوز يقينا مسؤولية قسم التحقيقات الخارجية إلى الدسك المركزي هو ما جرى لعناوين موضوعات على نحو يخرج عن نطاق ماهو مهني وماهو منطقي بل والعقل. ويحضر الذاكرة هنا مثالان : تحول تسمية الجبهة الشعبية (لتحرير فلسطين) إلى (الحركة الشعبية) في حوار أرملة جورج حبش المنشور بعدد 23 فيفري 2017 (ومع أن المراسل الح عبثا في مكاتبات الكترونية موثقة إلى رئيسة القسم ورئيس التحرير على تصحيح الاسم بالموقع الالكتروني). والثاني هو نشر عنوان على عكس المتن والمحتوى تماما لتحليل عن التطورات السياسية بتونس بعد التعديل الوزاري الموسع والمنشور في عدد 28 سبتمبر 2017 تحت عنوان : «تونس.. شد وجذب بين النداء والنهضة للهيمنة على الحكومة». وبالطبع فان أي صحفي ليس ضد تغيير عنوان اذا ما جرى لاعتبارات مهنية أو باتجاه الأفضل. لكن أن تصل الأمور إلى حد ممارسة التغيير على هذا النحو فالأمر يستدعى التوقف والنظر والمراجعة.

ثالثا : الصفحة الأخيرة

12 من أكثر الصفحات التي اهتمت بالأخبار المرسلة من تونس مع أن العديد من الأخبار لم يجد طريقه للنشر وبعضها (أقلية) تعرض لتدخلات غير مهنية تتعلق بنسبة وإرجاع

المعلومات والأقوال للمصادر، بما في ذلك وسائل إعلام محلية تونسية.

13 والقضية الأهم هنا في أن النشر من تونس تركز بالأساس وربما دون أي استثناءات على الحضور والأحداث المصرية بتونس. وبالطبع هي لها الأولوية في جريدة تتوجه بالأساس إلى الجمهور داخل الوطن. لكن اظن المطلوب توسيع زاوية النظر لتشمل أحداثا بتونس حتى تتسع الرؤية المعرفية أمام قارئنا المصري وقارئ العربية غير المصري. وأيضا حتى لا يجرى اتهام المصريين وكذا «الأهرام» بالشيفونية والتمركز حول الذات. كما قد يكون من الأفضل توسيع النشر ليتجاوز الأحداث المناسبة للصفحة الأخيرة من خارج دائرة أضواء النجوم. ويود المراسل هنا أن يذكر نموذجا ايجابيا هو نشر الصفحة لخبر مرفق به صورة خاصة لقارئ القرآن المصري الشاب الذي فاز بجائزة التلاوة بتونس من داخل جامع الزيتونة بعدد 23 أفريل 2017.

رابعا : الرياضة

14 لعل تونس من أكثر البلدان والمجتمعات العربية احتكاكا وتفاعلا على المستوى الرياضي والكروي مع مصر والمصريين. وهو ما يتطلب توسيع دائرة النشر عن أحداث تونسية صرفة في الرياضة قد لا تكون على اتصال مباشر بمباراة تجرى في هذا التوقيت أو ذاك. ولقد حاول مراسل تونس أن يتخطى دائرة الاهتمام المحددة تلك. فأرسل

بأخبار بين الحين والآخر عن نتائج بطولة دوري كرة القدم والكأس وهداف الدوري بتونس وعن شغب الملاعب. لكنها لم تجد طريقها للنشر، فلم يواصل المحاولة.

15 الرياضة بالقطع مفهوم أوسع وأشمل من كرة القدم وفرقها الممتازة الأولى. والواضح أن فرص النشر خارج هذه الدائرة تكاد تكون محدودة، إن لم نقل منعدمة حتى بالنسبة لأحداث الرياضات المحلية المصرية. ولقد حاول المراسل في مرات نادرة أن يخرج عن دائرة كرة القدم، فأرسل وفق ما تحفظ الذاكرة خبر عمود عن تنظيم تونس بطولة كرة القدم المصغرة (الميني فوت بول) وآخر عن نتائج بطولة العاب القوى العربية. ولم يجد أي منها طريقه للنشر، فتوقف عن المحاولة.

16 بادر المراسل إلى إجراء حوارات مع مدربي منتخب كرة القدم التونسي (هنرى كاسبارجاك ونبيل معلول) بمناسبة الاستعداد للقاء منتخب مصر وديا (جانفي 2017) وفي تصفيات بطولة افريقيا (جوان 2017)، ووجدت طريقها إلى النشر بصرف النظر عن درجة الاهتمام في النشر أو توقيته أوعدم الاستجابة للرسائل التمهيدية عن نيته إجراء الحوار. ولقد سعد المراسل وأبهجه أن يبادر رئيس القسم إلى مطالبته بإرسال تغطيات صحفية للاستعداد لمباراة الأهلى والترجي بتونس (سبتمبر 2017) وقبل عشرة أيام، وإن استغرب عدم توفر اهتمام مماثل سابق بخصوص المنتخب الوطني المصري. وعلى أي حال، أخذ المراسل الطلب بالجدية والمهنية الواجبتين لأهمية الحدث لقارئ «الأهرام». لكن الأمر انتهى إلى ممارسات على غير اخلاقيات الزمالة ونشر شابه الكثير من اللامهنية. (وكل ذلك مطروح في مذكرة مقدمة

للاستاذ رئيس تحرير الأهرام اليومي طلبا للتحقيق)[*].

17

واجه مراسل تونس وعاين بنفسه تكرار خطأ عدم المهنية في التعامل مع المصادر ونسبة المعلومات والأقوال اليها بدقة، وعدم احترام «الوردينج»... أي الكلمات بالحرف عند وضع علامة (فلان : «...»).وكذا مشكلة التدخل على نحو غير مهني في العناوين. ويحضره وعلى سبيل المثال لا الحصر بالنسبة لنوعية الانتهاك الأخير ما جرى مع حوار فوزي البنزرتي مدرب فريق كرة القدم لنادي الترجي المنشور في الأهرام بعدد 14 سبتمبر 2017 سواء بذكر كلمات لم ترد على لسان المصدر بل ولم ترد مطلقا في نص الحوار. وبالنسبة لعدم مهنية التعامل مع المصادر هناك حذف لمصدر تصريحات نبيل معلول فور توليه مسؤولية تدريب المنتخب التونسي من النص المرسل من تونس (موزاييك اف أم وهي من أهم الاذاعات الخاصة المسموعة بتونس) كما جرى مع الخبر المنشور بعدد 29 أفريل 2017. والغريب أنني كنت قد شكوت للزملاء الصحفيين بتونس من قيام صحيفة الدولة هناك «الصحافة اليوم» بالسطو على حوار «للأهرام» مع كاسبرجاك ونشره كاملا دون أي تغيير لنص المتن على صفحتها الاخيرة بالكامل ودون اشارة إلى انه منشور من قبل بـ«الأهرام». والغريب أيضا انني ذهبت إلى أول مؤتمر صحفي لمعلول ظهيرة الأول من ماي 2017 وعلى مسافة بعيدة من مقري وفي يوم إجازة رسمية (عيد العمال 1 ماي 2017). وأرسلت في وقت مناسب ومن موقع الحدث تغطية تضمنت اجابات على اسئلة «الأهرام» بالنسبة للقاء المنتخب المصري المرتقب. ولم يجر الاهتمام بها ولم تنشر في الأهرام اليومي قط !

* لم يستجب إلى طلب المراسل ولم يجر أي تحقيق قط.

خامسا : الثقافة والفنون

18

إحدى المفارقات الكبرى التي واجهها مراسل الأهرام بتونس انه جاء بالأصل إلى مهمته بتونس بعد أكثر من عقد كامل من العمل والخبرة محررا في القسم الثقافي. والحقيقة أن تونس لها أهميتها المميزة في الثقافة العربية، وأيضا في حجم ومستوى التفاعل مع الثقافة المصرية. لكن للدهشة فإن أبواب النشر بدت بل ظلت مسدودة تماما. وقد يلوم المراسل نفسه أن اليأس تسرب إليه. فلم يكرر المحاولات بعد المحاولات. لكن ماجرى جاءت ملامحه الأساسية على النحو التالي : كنت قد خلفت في القاهرة قبل أن تبدأ المراسلة ومن زيارة سابقة لتونس في سبتمبر 2016 حوارا عن مشروع ترجمة يستغرق ربع قرن لطبعة جديدة من الموسوعة الإسلامية الشهيرة بليدن هولندا ونقدا أدبيا عن رواية مهمة صدرت حديثا لروائي تونسي (ماكينة السعادة لكمال الزغباني والتي حصدت جوائز لاحقا). فلم ينشر الحوار إلا في الأول من جانفي 2017 بينما وجد الثاني طريقه للنشر في 24 جانفي 2017 بعدما حولته وعدلت فيه إلى مقال رأي بصفحة قضايا وآراء. ولقد استمرت محاولات المراسل مع أنني واجهت بعد وصولي إلى تونس مباشرة حرج عدم نشر تصريحات لوزير الثقافة محمد زين العابدين هناك كان لها مناسبتها (عن مغادرة مفاجئة للفنان يحيى الفخراني قبل تكريمه بأيام قرطاج المسرحية في نهاية نوفمبر 2016). وفي 24 جانفي 2017 نشر «الأهرام» حوارا مع وزير الثقافة أجراه زميل تمت دعوته إلى تونس. وكان واضحا لمن قرأ ان الحوار بدون مناسبة وبلا أي دراسة لملف الثقافة التونسية. ناهيك عما تضمنه من عبارات مجاملة للمصدر تخرج عن ضوابط العمل الصحفي المهني.

وعلى أي حال ليس عندي أي حساسية إزاء أي اهتمام من

الزملاء بتونس او اجراء حوار مع وزير الثقافة أو غيره من المسؤولين. وكنت قد أجريت من قبل ومنذ زيارتي الأولى لتونس في سبتمبر 2011 وعلى مدى زيارات متكررة ودون أن يستضيفني احد أو جهة راعية متفضلة حوارات مع العديد بينهم. وكان من بينها حوار مع وزيرة الثقافة التونسية لطيفة الاخضر منشور بتاريخ 19 أفريل 2015 بمناسبة الاعتداء الإرهابي على متحف باردو. وربما أسهم عدم النشر للتصريحات التي حصلت عليها في ختام أيام قرطاج المسرحية وحوار الزميل المنشور في بعض لبس وعرقلة لازمت عملي مع وزارة الثقافة التونسية ومن جانبها (حتى أنها ظلت لاتضعني على قائمات مراسلاتها الالكترونية).

لكن ماجرى لاحقا على أي حال يستحق التأمل. كنت قد دفعت في مطلع جانفي 2017 بتقرير عن النقاشات الجارية بشأن حال ومستقبل الثقافة التونسية بمناسبة مرور 6 سنوات على الثورة، ولم يجد طريقه قط للنشر. ودفعت لاحقا في أفريل 2017 بتغطية لحدث مهم في مقاومة الثقافة للإرهاب (مؤتمر مميز بمشاركة مصرية عن الرواية العربية والعنف بمدينة بنزرت خارج العاصمة) وألححت في الإرسال اكثر من مرة دون ان يجد التقرير طريقه أبدا إلى النشر. وواقع الحال أنه خلال الفترة التي قضيتها في المراسلة بتونس لم تستفد أي من صفحات القسم الثقافي من حضوري هنا. أبدا ومطلقا، ومع مفارقة وأكرر أنني عملت وتزاملت بالقسم الثقافي للعقد الأخير كاملا قبل مغادرتي لتونس !

19

قبل مغادرة تونس في 4 أكتوبر 2017 تفاعل مع المراسل مدير التحرير الجديد المسؤول عن الثقافة. ونسق معه في إجراء حوارين مع الباحثة الدكتورة ناجية الوريمي والعالم الزيتوني الدكتور محمد الشتيوي، وكذا حوار مع المخرج

المكرم بمهرجان الإسكندرية فريد بوغدير. وقد وجد الحوار الأخير طريقه للنشر بمناسبة افتتاح المهرجان.

20 قصّر المراسل في إيجاد فرص للتواصل مع صفحات أخرى للفنون كصفحة السينما والفن التشكيلي.

سادسا :
صفحة الإِذاعة والتلفزيون

21 بين 18 و30 أفريل 2016 قمت بمراسلة صفحة الإذاعة والتلفزيون بمجموعة أخبار وتغطيات إخبارية تتضمن تصريحات ومعلومات حصرية وصورا خاصة عن المهرجان السنوي العربي للإذاعة والتلفزيون الذي تنظمة «الأسبو» اي اتحاد الاذاعات والتلفزيونات العربية حيث مقره تونس. وكان حصاد النشر هزيلا لكنني تمسكت باستكمال التغطية حتى ختام المهرجان. في البداية ومع المؤتمر الصحفي التمهيدي لإعلان فعاليات المهرجان راسلت الزميلة المسؤولة عن الصفحة مستفهما : هل سيأتي من القاهرة من سيغطي المهرجان أم أواصل ؟ ولم تصلني اجابة مطلقا. لكن أكثر ما جرى إثارة للدهشة جاء مع استبدال اسم أحمد عبد العزيز بأحمد راتب (الراحل) في عنوان بعدد 21 أفريل 2017 على

تغطية تضمنت تصريحات حصرية وصورا خاصة لأحمد عبد العزيز. وقد أرسلت على الفور مستفهما مستغربا، وراجيا تصحيح العنوان على موقع الأهرام الإلكتروني، ودون أن أتلقي أي رد. وقد لاحظت للتو وأنا أستعيد ما جرى توثيقا للكتابة هنا بأن متن الخبر أضيف اليه تكريم الراحل أحمد راتب. وهو ما لم يحدث مطلقا ولم أكتبه قط !

سابعا : مقالات الرأي

22

اعتبارا من 4 مارس 2014 بدأ «الأهرام» نشر مقالات رأي لي الثلاثاء كل أسبوعين. وقبل مغادرتي إلى تونس يوم 17 نوفمبر 2016 اقترحت على الأستاذ رئيس التحرير أن يصبح المقال أسبوعيا بعد أن أخصص مرة بعد أخرى مقالا عن هموم وقضايا المغرب العربي لملء فراغ في مساحة الرأي بالصحيفة يتعلق بهذه المنطقة من وطننا العربي، علما بأنني كنت قد تحدثت مع واحد من أبرز المفكرين التونسيين (الدكتور عبد المجيد الشرفي رئيس بيت الحكمة وهي بين المؤسسات الثقافية الأهم بتونس) بأن يتفضل بالإسهام بمقال كل أسبوعين لكنه اعتذر لانشغاله. ووعد الأستاذ رئيس التحرير ببحث ما اقترحت من كتابة مقال رأي أسبوعيا وتنفيذه لاحقا. لكن ما إن سافرت إلى تونس حتى اضطربت توقيتات نشر المقال وقلت فرصهُ مع انتظامي في إرساله في المواعيد المحددة وتوفر احتياطي من المقالات كنت قد دفعت به مسبقا، ثم توقف نشر مقال الرأي تماما بعد مقال عدد 7 فيفري 2017 دون إخطار مسبق أو أي مبررات. ولقد كان الأمر مستغربا على هذا النحو خصوصا وأن زملاء بالأهرام يواصلون كتابة

مقال وعمود الرأي وهم يراسلون الأهرام من خارج مصر. كما أن المقال الذي ينتظر النشر لم يكن واردا أن يثير أية حساسيات أو يتطلب أي أخذ ورد، وحيث أنه كان عن النقاشات الجارية بتونس عن الاتحاد المغاربي بمناسبة ذكرى تأسيسه ! وتحفظ ذاكرة البريد الالكتروني عديد الرسائل التي كتبتها مستفسرا إلى مسؤول الرأي ثم إليه وإلى رئيس التحرير، دون أن أتلقى أي رد.

وبعد

خلاصة خبرة المراسلة هذه لنحو عام تدعو إلى اقتراح التوصيات التالية لعلها أو لعلّ بعضها يستحق الأخذ به مستقبلا :

- أ - تخصيص مسؤول للتعامل مع المراسلين يتلقي بدوره كل ما يرسلون ويقوم بتقييمه وتوزيعه على الأقسام والصفحات، فضلا عن متابعة النشر. كما يقترح علي المراسلين ما تراه الجريدة ملحا في تغطية أحداث وقضايا بلدانهم وأقاليمهم... أي أن يكون في حالة تفاعل مستمر مع المراسلين. وقد يتطلب الحال أن يكون في عونه صحفي أو أكثر فضلا عن زميل مسؤول عن متابعة البريد والرد

علي المراسلات والتساؤلات ومقترحات العمل أولا بأول، وحتى تنتهى ظاهرة (لا أحد يهتم... لا أحد يرد).

- ب - بناء رؤية شاملة لشبكة توزيع مكاتب ومراسلي الأهرام وكيفية تفعيل الاستفادة من هذه الشبكة. وعلى سبيل المثال، فإن مراسل تونس بإمكانه أن يوسع تغطيته إلى دول أخرى بالمغرب العربي (الجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا). فيتابع أخبارها ويستكملها من تونس مستفيدا من عوامل القرب المكاني والثقافي وكثرة تردد مصادر هذه البلدان على تونس. ومع الأحداث الكبرى يمكنه أن يسافر إليها من موقعه القريب جغرافيا.

- ج - أخذ قسم الشؤون العربية وكذا الأخبار الخارجية بمبدأ التخطيط والتنسيق مسبقا مع المراسلين في التغطيات المطلوبة والمهمة لقارئ «الأهرام» وإرسال التكليفات المقترحة في مساء اليوم السابق أو في الصباح الباكر قبل يوم النشر.

- د - مراجعة منهجية عمل الدسك المركزي ودسك الصفحات المتخصصة باتجاه ترسيخ وإعلاء أبجديات المهنة، بما في ذلك حضور المصادر في نصوص المواد الإخبارية ونسبة الأقوال والمعلومات إلى مصادرها وتحديد مناسبة القول وتوقيته. وبالطبع الإجابة على الأسئلة الخمسة بها.

- ه - استحداث آلية لاستفادة مطبوعات ومواقع المؤسسة الالكترونية كافة مما لايجد فرصة للنشر بصحيفة الأهرام

اليومي أو لا يجد فرصة نشره كاملا متنا وصورا. وفي هذا السياق، يمكن العودة إلى (أ) بشأن استحداث مسؤول أو مجموعة مختصة بالتفاعل مع المراسلين كي تتولى هذه المسؤولية بدورها.

كارم يحيى
مراسل الأهرام بتونس
في 14 أكتوبر 2017

ملاحظات إِضافية عن فترة المراسلة حتى أوت 2018

غادرت «الأهرام» ببلوغ سن الستين في 10 سبتمبر 2018. وقبلها في 12 أوت غادرت تونس في إجازة سنوية. وكنت قد عدت إلى تونس في 4 نوفمبر 2017 بعد قرار من رئيسي مجلس ادارة وتحرير «الأهرام» بتمديد عملي كمراسل بعد انتهاء تكليف العام الواحد.

والحقيقة ان أحوال النشر في «الأهرام» دفعتني قبل منتصف شهر يناير/ جانفي 2018 وفي سياق تغطية احتجاجات الغلاء والميزانية بتونس الى اتباع آليات تعينني على تحمل الضغوط واستكمال الفترة الى سن التقاعد. وتلخصت هذه الآليات في أن أواصل عملي دون تخلف او تقاعس او تقصير ولو ليوم واحد مع تجنب ان أطالع «الأهرام» جريدة ورقية أو موقعا إلكترونيا مطلقا. فلا أرى ما الذي يجرى نشره وكيف ؟ أو أي مواد أخرى منشورة بالجريدة بصفة عامة ؟ كما اخذت قرارا بإرسال كافة المواد الصحفية أخبارا أو موضوعات تحقيقات

أو حورات متخليا عن كتابة اسمي على أي منها. وهكذا بصيغة (تونس ـ الأهرام) بدلا من (تونس ـ كارم يحيى). وقبلها بنحو شهر كنت قد اطلقت على صفحتى بالفيس بوك وجبة يومية تحمل عنوان : «من حقك أن تعرف. وأن تعرف بمهنية» ومع هامش في الختام بنص المادة 19. وتقوم على نشر الأخبار اليومية المرسلة في اليوم السابق مباشرة مع صورها المرفقة وباعتبار انها فقدت فرص نشرها لاحقا، ولكي أخاطب قراء افتراضيين وكما كتبت وأرسلت «للأهرام» ودون تدخلات من «حراس البوابات». وهذا تعويضا عما يجرى للأخبار من حجب أو نشر مبتسر ومشوه.

وفيما يلي أبرز الملاحظات التي يمكنني تسجيلها عن النشر وعلاقة مراسل تونس بـ«الأهرام» خلال فترة المراسلة الثانية بين 5 نوفمبر 2017 و 12 أوت / أغسطس 2018. علما بأن معظمها للاعتبارات السابقة يتركز حتى منتصف يناير / جانفي 2018 حين كنت أتابع ما يتم نشره :

23 سافرت في 17 ديسمبر 2017 الى سيدي بوزيد بمناسبة الذكرى السابعة لانطلاق الثورة. ولاحظت مع النشر تشددا في حجب الأخبار والتغطيات الإخبارية أو اختصارها وتهميشها. وكنت هذه المرة قد اعتنيت بالعلاقة بين الثورة التونسية هنا وبين القضية الفلسطينية، وبحثت عن والد أحد شهداء تونس من أجل تحرير فلسطين، والتقيته وحاورته في سياق كتابة تحقيق بهذا الشأن. وهذا لأن القضية الفلسطينية كانت مطروحة بقوة على التونسيين والعرب والعالم بمناسبة قرار ترامب الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لاسرائيل ونقل السفارة الأمريكية اليها. وما جرى أن «الأهرام» نشر متأخرا جدا هذا التحقيق الانفراد. بل وأجتزأ نصه وأهدر صوره

الخاصة.

24 لأن تونس تعد وجهة مهمة للقيادات الفلسطينية وبخاصة بعد استضافة قيادة منظمة التحرير وكوادرها مع الخروج من بيروت 1982، فقد اجريت ثلاثة حوارات مع شخصيات فلسطينية زائرة فور وبعد قرار الرئيس الأمريكي ترامب بشأن القدس. والحقيقة لفت نظري ان «الأهرام» لم يقم حينها بنشر معالجات صحفية خاصة بهذا الثقل سواء من مركزه الرئيسي بالقاهرة أو من مكاتبه الأخرى بالخارج. كما لمست توجها لتحجيم النشر عن القضية الفلسطينية من تونس بعدما جرى تحويل العديد من الحوارات الخاصة / الانفراد القادمة منها الى تصريحات محدودة المساحة. لكن ما لم يكن ممكنا السكوت عليه أن تصل الأمور الى حد العودة للتلاعب في صفات الشخصيات التي يجرى الحوار معها. في هذه المرة تحولت صفة السيد / محمود اسماعيل عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير للتنظيمات الشعبية الى رئيس دائرة التنظيمات الشعبية بحركة فتح (في عدد 13 ديسمبر 2017). وأرسلت الى المسؤولين بالصحيفة بما في ذلك رئيس التحرير معاتبا ومطالبا بتعديل المنشور على الموقع الإلكتروني للجريدة. وكما هو معتاد في الأغلب لم اتلق ردا ولم يجر التصحيح على الموقع الإلكتروني. كما كان لافتا بالنسبة لي كيفية التعامل مع الأخبار والتغطيات الإخبارية المرسلة من تونس، وبخاصة فيما يتعلق بالتحركات الاحتجاجية في الشارع ضد قرار ترامب. وواقع الحال، أن هذه الفترة الزمنية نفسها لم تعرف وحسب في مصر الحيلولة دون الخروج الى الشارع للاحتجاج على القرار الأمريكي ضد عروبة القدس، بل وأيضا اعتقال عدد من الزملاء الصحفيين أمام مدخل نقابتهم لأنهم نظموا وقفة احتجاجية تضامنا مع الشعب الفلسطيني والقدس.

25 عند عودتي الى تونس توسعت في إرسال المواد الى صفحات الفنون وبخاصة السينما، لكن جانبا مما أرسلت تعرض للتلاعب في العناوين على نحو ينتهك اخلاقيات المهنة ويخالف الحقائق والمعلومات الصحيحة، فضلا عما انطوى عليه النشر من شبهات «مكايدة بدوافع شيفونية». وأضرب مثلا على هذا بتقرير كتبته وأرسلته مع وفاة السينمائي الراحل «عمار الخليفي» تحت عنوان «رحيل عمار الخليفي أب السينما التونسية : صاحب أول فيلم روائي طويل». ومع النشر تحول العنوان الى «مع رحيل عمار الخليفي : السينما التونسية عاجزة عن الانتشار عالميا» (عدد 3 يناير 2018). وهذا على خلاف ما ورد في متن التقرير ذاته ونصا على النحو التالي : «وعلى الرغم من أن أول عرض تجاري للأفلام بتونس يعود الى عام 1908 وتوافر العديد من دور السينما بالبلاد منذ عهد الاستعمار الفرنسي وسمعة وجاذبية مهرجان قرطاج السنوي، إلا أن أن انتاج الأفلام يظل والى الآن في حاجة لدعم الدولة أو لأموال شركاء أجانب نظرا لضعف عوائد شباك التذاكر محليا وعجز السينما التونسية عن الوصول جماهيريا إلى أسواق خارجية. وهو ما يرسخ عند النقاد انطباعا ـ محل جدل ـ بأن السينما التونسية «نخبوية» الى حد كبير وتستهدف في الأغلب لجان تحكيم المهرجانات الدولية و حصد الجوائز».

26 كثفت من الاعتناء بإرسال أخبار الصفحة الأخيرة. وعلاوة على ما تم اهداره بعدم النشر، فإن العديد من المنشور تعرض لتدخلات لا مهنية. وبما في ذلك حذف المصادر من المتون. ومثال على ذلك حالة حذف المصادر وعدم نسبة الأقوال أو المعلومات الى مصادرها الأصلية أذكر

هنا خبر : «تكريم عمال النظافة بتمثال في بنزرت» المنشور بعدد 30 ديسمبر 2017. فقد ورد تصريح لوالي بنزرت بدون نسبته الى مصدره كما كتبت في متن الخبر وأرسلت (وكالة تونس افريقيا للأنباء) كما جرى حذف مصدر صورة التمثال الذي أرسلت (صورة متداولة على مواقع الفيس بوك التونسية).

27 في هذه المرحلة وضعت على أجندتي وكنوع من التحدي مزيد الاهتمام بالثقافة في تونس. وأجريت بحلول ديسمبر 2017 حوارا مع الدكتورحمادي صمود بمناسبة فوزه بجائزة العويس في الدراسات والنقد لعام 2017. لكن المسؤول عن صفحات الثقافة في «الأهرام» نشر الحوار مختصرا ومجزوءا مع تدخلات في العناوين وعلى نحو لا يليق بالمهنة او بالمصدر والحدث (بعدد 10 ديسمبر 2017). وبعدها بأقل من شهر واحد، أعلنت جائزة «أبي القاسم الشابي» التي يرعاها أحد البنوك المحلية التونسية التي أخذت تستضيف مسؤول الصفحة الثقافية ذاته بـ«الأهرام» بتونس بوصفه أحد أعضاء هيئتها. وفوجئت بأن طلب مني هذا المسئول أن أعود وأجرى حوارا آخرا موسعا مع الدكتور صمود ! فرفضت واستغربت هذا الاستخفاف ومحاولة توريطي باجراء حوار مع ذات الشخص مرتين وفي مدى زمني جد محدود، وكأنها محاولة لاجباري على المشاركة في هكذا علاقات تحمل شبهات لا مهنية.

28 بدا ارتباك مركز جريدة «الأهرام» في القاهرة بشأن النشر من وعن تونس وقد تجسد بشكل لافت مع احتجاجات الغلاء والميزانية جانفي/ يناير 2018 مصحوبا بالاستهانة بجهد المراسل وبالمخاطر التي قد يتعرض لها. ويمكن تلخيص الحال بأن هناك عند مركز «الأهرام» تبدت

رغبة في النشر والإبراز كي يدرك القارئ في مصر بأنه «هاهي تونس تعاني اقتصاديا وتدفع من استقرارها بسبب الثورة». ويقابل هذا تخوف معاكس بأن يؤدي النشر عن احتجاجات التونسيين في الشارع الى أن يقتدي بهم المصريون مرة أخرى. في الأيام الأولى تبدى نوع من الإهتمام بما يبعث به المراسل. لكن سرعان ماساد التعتيم والتشويه واهمال مايبعث به مراسل الصحيفة. واختلط بهذا الارتباك المزيد من الممارسات غير المهنية. وتعرضت العديد من الأخبار والتغطيات الإخبارية التي بعث بها المراسل الى الحجب او التشويه. ولم ير النور أبدا في «الأهرام» اليومي باللغة العربية تحقيق ميداني كتبته من «طبربة» بولاية منوبة متكبدا بعض مخاطر العمل في أجواء اشتباكات وقطع طرق يوم جنازة شهيدها «خميس اليفرني» مع رواية تتحدي تصريح المتحدث باسم الداخلية التونسية. ولكن «الأهرام ابدو» بالفرنسية قام بالنشر لاحقا، بمناسبة حلول ذكرى الثورة التونسية 14 يناير/ جانفي 2018.

29

مع التمسك بعدم مطالعة «الأهرام»، لفت نظري مع وضع خبر تغطية لمسيرة المساواة في الميراث 10 مارس 2018 مع صور خاصة في اليوم التالي لإرساله للصحيفة على صفحتي بالفيس دخول أحد مديري التحرير بـ«الأهرام» ليقوم بـ«التشيير» مع عبارة تحرض على كاتب الخبر بوصفه «يروج للكفر ومخالفة شرع الله». والحقيقة أنني تساءلت حينها : «حسنا هناك من مسؤولي الأهرام من يتابع صفحتي على الفيس ويرى يوما بعد آخر وعلى مدى شهور هذا النشر مع نص المادة 19 كأسلوب للاحتجاج على المخالفات والانتهاكات المهنية ولم يتحرك أبدا، ولو بالتعليق على الفيس بوك. فقط ثمة الآن من دفعته غيرته المدعاة على الدين لأن يحرض علي هذا النحو !». وبصرف النظر عن اختلاف القناعات أو حتى ما

يقال عن تحالف بين الجنرالات والسلفيين في القاهرة، فإن الأمر بدا بالنسبة لي ومن ناحية مهنية صرفه بمثابة اصرار على انتهاك الحق في الإعلام و نشر المعلومات وتداولها. وهذا لأنني قمت بنشر خبر ليس إلا. وحتى لم انشر رأيا شخصيا. وعلى الرغم مما قد يسببه مثل هذا التعليق بالفيس بوك من ازعاج، فإنني استأنفت العمل وكتبت وأرسلت «للأهرام» تقريرا موسعا ومدعما بمزيد من الصور عن هذا الحدث المهم تونسيا وعربيا. ولا أعرف ما إذا كان قد تم النشر ؟ وكيف ؟. ومثلما قلت سابقا فقد توقفت تماما عن مطالعة الجريدة مطبوعة أو إلكترونية.

30

طوال فترتي مراسلتي «للأهرام» يلفت النظر ضعف التفاعل والحوار بين المراسل ومركز الصحيفة وندرة ما يصله من مطالب عمل. وقد أشرت هذا في الملاحظات الخاصة عن فترة المراسلة الأولى. ومن بين الاستثناءات النادرة أنه باقتراب نهاية جوان 2018 وردت الى بريدي الإلكتروني رسالة من رئيسة قسم التحقيقات والتقارير الخارجية تطلب بتكليف من رئيس التحرير موضوعا عن الاقتصاد التونسي على ضوء ما زعم عن تقارير دولية تفيد بأن البلاد على شفا الإفلاس. وكان السياق والتوقيت في مصر هو موجات عاتيه من الغلاء للسلع والخدمات الرئيسية وبنسبة 60 في المائة دفعة الواحدة، ناهيك عن ارتفاع غير مسبوق في الدين الخارجي. وكنت قد تعرضت الى مشكلة مهنية في ذات التوقيت من العام الماضي (2017) دفعتني لأن أنشر على صفحتي بالفيس بوك ما عنونته بـ«إبراء ذمة» من نشر تقرير صحفي عن الاقتصاد التونسي بمناسبة تصريحات وزير المالية السابق «فاضل عبد الكافي» عن احتمال عجز الدولة التونسية عن دفع الأجور، وكان قد طلبه رئيس تحرير مجلة «الأهرام العربي». وعند النشر اكتشفت كيف تعرض لتدخلات غير مهنية وتوظيف سياسي فج. كما

اكتشفت متأخرا بأن الطلب تزامن مع حملة دعائية على شاشات قنوات تلفزيونية في مصر يتصدرها الإعلاميون غير المهنيين المعادون للثورة، تروج بزعم أن الاقتصاد التونسي ينهار مع ربط هذا الانهيار بالثورة التونسية ومجرياتها. ولقد رددت هذه المرة صيف 2018 على طلب «الأهرام» اليومي في صيف 2018 بأنه بالفعل هناك مصاعب اقتصادية وبأنني بحثت في العديد المواقع الإلكترونية للمؤسسات والمجلات الدولية الاقتصادية المؤثرة والموثوقة فلم أجد أي نصوص منشورة بالعربية أو الانجليزية تفيد بشبهة إفلاس تخيم على تونس. كما لفت الانتباه الى أن متابعتي اليومية للأحداث والأخبار في تونس لا تشير الى هذا مطلقا. ناهيك عن انني ابلغت الجريدة بأن مصادري في المؤسسات الاقتصادية التونسية المعنية أكدت لي كذب هذا الزعم. وما حدث هو أنني لم أكتب أبدا عن إفلاس تونس. كما أنني لم اتلق من مركز الصحيفة على استجابتي السلبية لهذا الطلب أي رد وعلى أي نحو كان.

تم في 29 اكتوبر 2018

جمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية

نهج لبيد، عدد 2، لافايات

تونس 1002، الجمهورية التونسية

هاتف وفاكس 958 835 71 (216+)

البريد الالكتروني : vigilance.tunisie2017@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة - تونس - 2019

ISBN 978-9973-0927-2-4

9 789973 092724

المشهد الإعلامي في تونس بعد الثورة بعيون مصرية

كارم يحيى كاتب صحفي مصري (مواليد 1958)، تخرج من كلية الإعلام جامعة القاهرة (قسم صحافة) 1980، كتب وعمل صحفيا بالأهرام المصرية بين 1985 و2018. تردد على تونس لمتابعة مجريات ما بعد الثورة اعتبارا من سبتمبر 2011، واقام بها مراسلا للأهرام بين نوفمبر 2016 وأوت 2018. نشرت له منذ الثمانينيات العديد من الصحف والمجلات المصرية والعربية الدولية الرصينة. وكتب دراسات ومقالات نقدية عن الصحافة المصرية وبخاصة المملوكة للدولة. وصدر له كتابا «حرية على الهامش : في نقد احوال الصحافة المصرية» في طبعتين 2005 و2011 و«تمرد في الثكنة : الصحافة المصرية وثورة 25 يناير» 2012. وشارك في تأسيس حركة صحفيين من أجل التغيير في مصر وكان أول منسق عام لها 2005. ومن بين كتبه المنشورة «الديموقراطية الصعبة : رؤية مصرية للانتقال التونسي» 2016 و«الشبيهان : سيرة مزدوجة لمبارك وبن على» 2014 و«سيدي بوزيد : حكاية ثورة يرويها أهلها» و«نظرتان على تونس من الدكتاتورية الى الديمقراطية» 2012. انتهى من اعداد مؤلفين جديدين للنشر: «دراما المظاهرة والصندوق : الاحتجاجات الاجتماعية والانتخابات البلدية بتونس» و«نقابة تحت الحصار : تاريخ آخر للصحفيين المصريين».

ISBN 978-9973-0927-2-4